



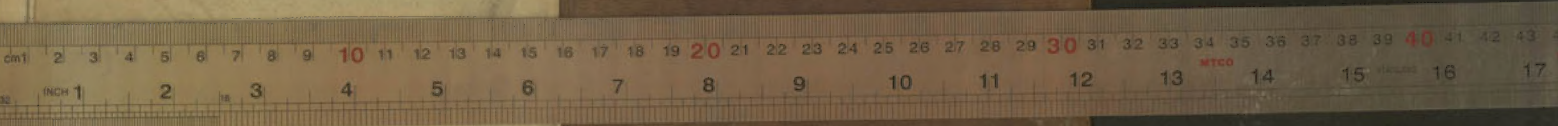
معارف  
روزای  
سی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاسیس ۱۳۰۲  
شماره ثبت کتابخانه ۱۳۰۲  
شماره ثبت کتاب ۱۳۸۱  
تاریخ ثبت ۱۳۸۱

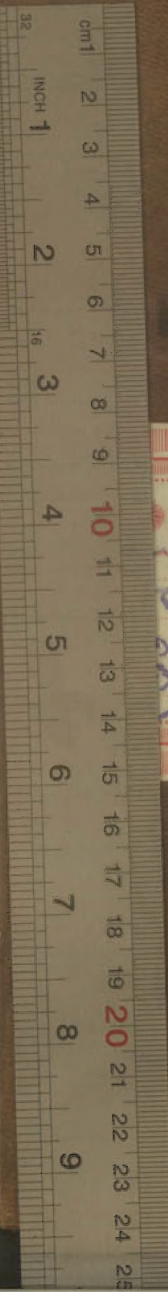
مدرسای فقه الحنفیه  
رساله فقهیه  
مؤلف: میرزا محمد تقی  
موضوع: فقه  
تاریخ: ۱۳۸۱  
شماره: ۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
اسم کتاب: مجموعه رساله فقهیه  
مؤلف: میرزا محمد تقی  
موضوع: فقه  
تاریخ: ۱۳۸۱  
شماره: ۱۳۸۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاسیس ۱۳۰۲  
شماره ثبت کتابخانه ۱۳۰۲  
شماره ثبت کتاب ۱۳۸۱  
تاریخ ثبت ۱۳۸۱

مدرسای فقه الحنفیه  
رساله فقهیه  
مؤلف: میرزا محمد تقی  
موضوع: فقه  
تاریخ: ۱۳۸۱  
شماره: ۱۳۸۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
اسم کتاب: مجموعه رساله فقهیه  
مؤلف: میرزا محمد تقی  
موضوع: فقه  
تاریخ: ۱۳۸۱  
شماره: ۱۳۸۱



[illegible][illegible][illegible]



اللفظ في وجوبه هو مقتضى ما يتوقف عليه وجوده ولا كما هو متصور في بعض  
مختصاته ويوجب اليك كلامه المنهاج عليا ذكر بعض العلم ويظهر من كلام السيد المرتضى في  
تحقق الخلاف على الوجوب المذكورين كما ينبغي ان اذاه من الاحتمال الاول في الخلاف الثاني  
ذاهم لان الاحتمالين في الخلاف الاول لا يكون بعض العلم الذي ذكره فاعلم انهما هما على ما هم  
الاحتمال الاول كما سيظهر ان شاء الله تعالى لا بد من عليك ان النزاع على الوجه الثاني متعلق  
لغيره على خلاف الوجه الاول كما ينبغي ان يكون تحقق الخلاف بوجوبه لغيره بان يكون الخلاف في  
انها حقيقة إطلاق الوجوب في المقدمه او لا بل كل ما لم يقدمه فان وجوبه مقتضى ما وفي  
الاحتمال الآخر في حتمية الخلاف لغيره انما يقال بان يكون اللفظ الطلق الثاني لا في  
المتعلق بل في المقدمه كما يدل على لا في الجواب بالنسبة السيد على وجهه متعلقه وان لا  
يبدل مقتضى وجوب المقدمه بل لا بد من جيل اخر فكل حصل في الخلاف مع اربعة وجوه ان  
والاخر من عقليات ولا ينبغي ان القول بعدم تحقق الإطلاق وعدمه ولا اللفظ في التكاليف المخلقة  
ظاهر على وجوب المقدمه في النزاع مع القول بالاحتمال الاول في الخلاف الثاني كما هو مقتضى المرتضى  
ما ينبغي في ان لا وجوبه في هذه التكاليف المخلقة ولا عقابا لمحقق المقدمه ولا يجب على  
ويقال ان في ان عند وجوده لا بد على وجه المقدمه تعالى الاول وما يدل على عدم تقيده الوجوب  
على الثاني يحصل وجوبان تجبزي وتعليق على الاول وتجبزيان على الثاني ظاهر نظر اليعقوبي  
وتجبزي على الاحتمال الآخر ويان كل القولين في الخلاف الاول في الامور المذكورة وكذا لا يخفى  
ان القول بعدم تحقق الإطلاق ولا لزم اللفظ على وجوب المقدمه بغيره بان لا يتوقف على عدم

نعم

المخبر يدل على عدم تقيده الوجوب بما في الامور المذكورة كليا فوجوبه في ان لا تجبزي  
بوجوبه لا يتوقف على سبقه في القولين الاولين في الخلاف الاول في تحقق تكليف تجبزي  
للعقاب من دون توقف على وجوب المقدمه بغيره بل ان كان مع الاولين فوجوبه بوجوبه بغيره  
في انما على الاول تجبزيان عليه تجبزي وتعليق ويقال ان في ان على الثاني تحقيق وجوب  
ولحد عليه وجوبان واذا قد تم هذا فينبغي ان يفصل القول على الوجه الاخر المذكور  
فنقول بان الله التوفيق اما الوجه الاول فكله في الخلاف فيه على القول احدهما وجوبيا  
الوجه الاخر مطلقا سواء كان سببا او شرطاً في وجوبه او عقليا او عا ديا وهو لا يكون وقد  
اللازم ادعاء الاجماع عليه وهو خلاف الواقع بل ادعى الاحكام اتفاق اصحاب المعتزلة  
وفي الخلاف بعض اصولية ونسب العلم في النهاية الخلاف الى الواقعية والسيد المرتضى  
المراد بالبيان توقف وجود الوجوب عليه ويستلزم كالمصود للكون على التطوع والتعطيل  
عليه وجوده الوجوب لكن لا يستلزم ما توقف عقليا بان لا يكون تحققه بل في الواقع عقلا  
السم للكون المذكور وهو المنطوق العقلي عا ديا بان لا يكون تحققه بل في الواقع عا ديا  
مراد من لعل الوجوب وهو المنطوق العا ديا ونها بان لا يكون تحققه بل في الواقع عا ديا  
النازع عن شرط الصحة فيكون وجوده المعتمد في النزاع مع موقوفه عليه كالمادة للصلو المنطوق  
الذي في انما عدم الوجوب مطلقا ولا يظهر قايلا على التمسك بكلام المنهاج بل على وجود  
ويجوز اعتبار التمسك بغيره ولكن ادعى بعضهم الاجماع على وجوب التمسك بغيره بغيره وانها وجوب  
ان كان سببا دون ما ذكره شرطاً مطلقا ذهلي الواقعية وبعض المتأخرين يوجبون التمسك



والطاعه بنو لا يجرى في تصانيف المتنورة لهذا الخلاف بل انما عرض للخلاف على ان  
الثاني وفيه شرط والشرط ان لا يكون في هذا الخلاف في الشرط دون  
الشرط بقوله تعالى وكان في هذا الخلاف وان الاول وهو ان في الوجه  
الاول فاما في الوجه الثاني فانه في هذا الخلاف الذي كانه نافي للقول الاول كما  
يظهر من بعض ما اختاره في الخلاف الثاني الا ان يفتى هذا الدليل على ما اختاره ويحتمل  
تفصيل ذلك ان شاء الله تعالى وانما يجب ان كان شرطه غير ما دون غيره بل هو ان  
الحال في تمام الحزمين ياتى في السيد الفاضل الجاني في رسالته المعروفة وهذا التا  
بعه في هذا القول ومن لا يخبر به بعد تسليم الاجماع على وجه الاستصحاب من هو القول  
بوجوب الشرط الشرطي لا يفتى في هذه العبارة من الجفاء ولا يصح ان يقال ان الشرط  
على وجه الاستصحاب يكون هذا القول لا بوجوب الشرط الشرطي والتبعية غير ما يكون الا  
ثلاثة وان لم يسم الاجماع فيجعل وجهين بوجوب الشرط خاصة دون غيره بل هو بوجوب الشرط  
التي يتبادر عن غيرها ولا يمكن انقاء القول الى خمسة واذا قلنا ان هذا لابد ان يكون  
الوجوب الذي اختلفت في فعله ومقدمة الوجوب من الجواب ثم نخرج في اداة الاطراف وما يتعلق  
بها فنقول ان الذين اختلفوا في وجوب المقدمة بمعنى لابدية فعلها في تحصيل ان المقدمة  
يا هو بعينه معنى كونها مقدمة كما لا يخفى ولا خلاف فيهم بين المتخالفين بالنظر في هذا الخلاف في  
عدم تفيد الوجوب بها كما في الوجوب المشروط انما النزاع في نقل الطائر الشرعي المحكي كونه مطلقا  
بالكون على السطح مثلا خطا با مريم احدهم الكون على السطح والاخر سببه او شرط لازم او في

اصح

استحقاق الذم على تركها حين تركها دون ترك شرطها ان شرط استحقاق ذم من تركها  
معا او تعلق الازالة الحقيقية او الطلبي بحدها او اشتمال تركها على فساد فلنخرج الان في بيان  
ادلة الاول ونحقق لنا فيها انما القول الاول فدل على ذلك عليه بوجوه منها ما ذكره بعض الفضلاء  
المعاصرين في رسالته المعروفة هذه المسئلة بقوله ان مقدمه الوجوب لم تكن وجبة بحد  
يلزم ان لا يكون تارك الوجوب المطلق عاصيا مستحقا للعقاب لصلو الكمال انما يطالب بالمقدم مثله  
انما الملائمة فلا نقول ان ذلكا الشائع بالجمع مثلا لم يصح بالاجاب المقدمات فخطا فتا  
الجمع بترك قطع المسافة الجارية في بلد ما ان يكون مستحقا للعقاب في زمان ترك الشئ الى مكانه  
التصديق وفي زمان ترك الجمع في يومه للعلوم لا سبيل الى ذلك ان لم يصد عنه في ذلك الزمان  
الاترك الحكم والمفروض ان غير واجبه عليه فلا يكون معكبا للجمع فلا يكون مستحقا للعقاب  
الى الثاني لان الثاني انما هو الجمع في وقت الحاجة متبع بالنسبة اليه فيكون مستحقا للعقاب بترك  
ما يتبع صدوره عليه اذ لا يصد منه الحسن والعقوبة المقدمة دافعا للجمع في وقت الحاجة لغيره في  
البلد الثاني عن مكانه غير مقدومة الا ترى ان الانسان اذا امر بترك فعل معين في زمان معين  
بلد معين والعبد ترك المستحق في ذلك البلد فان ضرر المولى عن حضور ذلك الزمان معتفرا  
بان لم يصد عنه الى ان يفعل في وقت الحاجة بترك التعبد بكون التعبد ان لا يفعل في هذه الساعة وهذا  
في ذلك البلد نسبة العقلاء الى مخالفة الرأى وكذا كثر العقل لا يصح التعبد به على الاستحقاق  
تعدا ثم نقول اننا في هذا ان العبد بعد ترك المقامات كان ناعيا في زمان الفعل فاما ان يكون مستحقا  
للعقوبة لا لا بوجوبه لان تركه المأمور به هو كونه مقدما فثبت الاول فاما ان يجدنا استحقاقا



للعقاب في حاله التعميم محذور قبل ذلك لا وجه لذلك لا استحقاق العقاب لما يكون بالفعل الفع  
وغير التام والتام لا يتصف بالحسن والتعجب لا يتفق ولا وجه للفا في ان الشايق على التعميم لا يكون  
توابعه فانما الفعل مع ان المفروض عدم وجهه لا يتحقق ان يتحقق العقاب في زمان الحيز فلا  
قوله ان الحيز في زمان ان يمنع بالنسبة اليه فكيف يتحقق العقاب بتركه قلنا ان اذ تم ان الحيز في ذلك  
الزمان ينظر عدم المقدورات منع بالنسبة اليه لم يكن لا يجوز في ذلك انه لم يحل عليه الحيز بهذا النظر  
وان اذ تم ان الحيز في زمان انفق فيه عدم المقدورات منع بالنسبة اليه لم يكن مع انتفاء عدم  
المقدورات اذ في زمان المشروط بشرط الوصف والمشروط باذام الوصف فان سكون الاصل  
في زمان الكتابه ممكن وبشرط الكتابه منع لا نقول بما ذكرنا في الحيز في زمان  
ممكن لما ذكرنا ان لا يكون وجهه للتكليف اذا تحقق امتناع الفعل لعلنا سابقه على ذلك  
الزمان سواء كانت العلة من قبل المكلف او من غير القابلون بامتناع التكليف كما يطلق  
لا يتصور ما يمنع الذي على ما صرح به مع ان ادلة ذلك من العقل والسف العقلي وانتفاء غيرها  
التكليف وعدم امكان تعلق الارادة بالمثل المتناقض كما يرى ان اذ قيل يوم الخلق  
في البلد الشايق عن كسرة طفت باليت هذه الشاعرة لنسب الى ضعف العلم وهو المباح للمانع  
هذا القول لفظيا بل المانع معنوي وبالمجهر من ان يصف من نفسه ووجه العقل ولا يخالف  
بالنسبة الى استقامته فظهر ان لا يتحقق في ذلك الصفة اذ قيل لم يفعل امر قبيح بل يوم العقل الى  
يوم الخلق فعل في يوم الخلق بل يوم العقل وبما يتوهم وهو ان لا يطوف في هذا اليوم مع  
انه في البلد الشايق عن كسرة طفت بكتبه وخرجه عن القول المنقول في الكلام المعقول عن

نقطة

توقف على ان التقدير السابق الذي سابق اليه الكلام اخير الميجر في هذا الاصل لا يبقى  
فيه ما يشكنا ان اخر السجده ان هذا الدليل القوي لدل على ان تارك الحيز بترك المقدورات لا يكون  
معاقبا بترك الحيز بل بترك المقدورات لم يكن الحيز وجبا مطلقا مع ان المفروض خلاف ذلك واما  
ان جلالنا اننا لم نكف بقدره السيد المرحون المخلد في ذلك كما حكى عن سابقا فانما يتحقق  
دليل الجواب عن الاول اننا نقول ان الحيز بترك الحيز لا يكون كسرة لما يتحقق العقاب بسبب ما يتحقق  
الحيز من حيث انه يقتضي اليه لا ان يتحقق بعد الاستحقاق المذكور استحقاقا فانما في زمان الحيز  
ذلك يحتاج الى بيان لا دليل به بجملة كونه وجبا مطلقا يقتضي ان يكون استحقاق العقاب ناشئا عن  
تركه سواء كانت العلة في حصوله نفس التارك ام سببه من حيث انه يقتضي اليه بتركه عن الثاني ان اعلم  
ان السيد اذا قل العبد استحق الماء اذا كان الماء على ساقه بعيدة عن ترك العبد قطع الماء والحق  
كان غاصبا استحقا التعميم كلامه في غير نظر الى ان القائل يقتضي ان لا يترك هذا التذليل لزم ان لا  
العقاب على تركه او فعله اذ قد ثبت في موضع من كلامه في الممكن يتحقق ما لم يحصل المصد  
الوجه في الواقع ونحو نقول ان تعلق التكليف بفعل في زمان فاذا ترك المكلف الفعل في ذلك  
الزمان فبنا على ما تقدم يكون وجوده متعنا في ذلك الزمان فيلزم ان لا يصح التكليف انتفاء شرطه  
الذي هو المقدور به وانما عجزه وتحقق الامور التي ذكرها في الاستدلال من التعميم والسفر العقلي  
وعدم امكان تعلق الارادة والميل المتناقض سواء بسواء فلا يصح العقاب على ما قرره والفرق بين  
حصول الامتناع في ذلك الزمان الذي تعلق التكليف بالاجاد الفعل فيه وبين حصوله في الزمان  
عليه كمن حصل الامكان الذي هو شرط التكليف انما يعبر في زمان كلف بالاجاد الفعل في الزمان











انما الوجهان

الطرف في البيت لم اخترت هذا على ذلك لا قبل ولا بعد ولا ما بينه من قطع الطريق بل هو  
 لعمري عدم قطع الطريق كما ان امره وديار كما ان امكن ان تقطعه وكون اليوم من جهة الطريق  
 والوجه هذه المدة من زمان قطع الطريق خلافه لفظ اللفظ والوجه ان يحكم بان لا يحصل اليأس  
 ح الدم على قطع الطريق وما ادعاه ذلك المستدل به عدم تحقق العقله الدم والمعاينة على ذلك  
 الطوائف في الصورة المذكورة وبالغ في انشاها لفظا فليس مما يعارض به بطلان البرهان فظهر  
 ونظرة مستقيمة مع استعمال ادق شامل فثبت اننا هو ما يكون اليك ولا وهم العاصية ويؤثر في  
 نظرها من الشك على صحة ما حكاه بعضه ان قطع الطريق الذي يقولون ان استحقاق الدم  
 العقاب لا يصح على تركه لا على تركه فيقولون انما هو الجواب على ما عارضوه من ان افضل الدليل  
 المنقول ان امره وديار فاقطعت فثبت انما لا يكونا شقين في معنى شقة وقيل استحقاق  
 العقاب على تركه لا يجري الدليل المذكور فاقطعت لا يعقل استحقاق العقاب على تركه فثبت انما لا  
 مثلا لانها ان يكون في الزمان الذي يراه الصفة الاولى في الزمان الذي يراه هذا الصنف  
 لا سبيل الى الاطلاق ان هذا الزمان كان زمان هذا الفعل وهو عينه مثل الزمان السابق الذي  
 المحجة بالنسبة الى المحل والى الثاني ان قطع هذا الصنف في الزمان بعد ان قطع الصنف السابق  
 في الزمان السابق يمنع فافرض ان العقاب على تركه ان لا يكون العقاب على تركه بل على ترك الصنف  
 وهكذا نقل الكلام في ذلك الصنف عليهم لحيث يلزم ان لا يجعل فيكون قابلا لاستحقاق العقاب  
 فيلزم استحقاق الدم والعقاب ساقا هو جليهم وهو جليهم انتم ثبت الجزاء الذي لا يجري كان  
 ملجأ ونحوه كونهما من حيث ان هو وان قد عرفت الحال في قطع الطريق فليس عليه اعادة

حالات الجزاءات كما قلنا من مقتضات ذوقها هذا الطريق او انما امور متصلة بترتيبها  
 على الزمان ولا كما ديفق فكيف يعقل ان يكون مع انشأه لاحدا كين في نفس الزمان وبعبارة اخرى  
 نقول ان انك العبد قطع ساقه ادمه ولا يقطعها او شبهه في الزمان الذي حصل من ذلك  
 لا يخرج انما ان يكون فاعلم ان هذا امره لا يصير مستحقا للعقاب على كل ان يفر في هذا  
 الزمان بعد ان الذي هو الحد المشترك بين هذا الزمان والزماني السابق عليه وفي بعض الاوقات  
 او في جميع الزمان ولا ذلك مع ان هذا القابل للقول لا يقولون به بغيره بل انهم في جميعها  
 الثاني ولما الثاني فنقول هذا الان الذي يجرى فيه الفعل المذكور ان يكون متصلا بالان  
 الذي هو الحد المشترك المذكور لا لا واجل للزمن من الانات والجزء الذي لا يخفى انما في  
 والثاني في كون ترجيح الامر به كما هو الظاهر مستلزم عدم عصيان العبد في الزمان الذي  
 بين الانين مع ان يخط بالقول ان هذا الامر الذي صار به مستحقا للعقاب في هذا الان انما ان  
 هو عدم قطع بعض الاجزاء والحد الذي في وسط المسافة والجزء والحد الذي انما والجزء  
 الا لا غير يعقل بناء على إطلاق الجزء والحد الذي هو الحد المشترك وهو على تقدير التكرار  
 يمكن حصول العبد فيه في هذا الان فلا عقاب على تركه وهو في الزمان والحد الذي في وسط  
 المسافة فلا يمكن حصول العبد فيه في هذا الان مع فرض كون في الزمان السابق عليه هذا  
 القابل لا لا يصح التكليف به ولا استحقاق العقاب على تركه على فرض التكون في الزمان السابق  
 على هذا الان بمنزلة فرض عدم الحصول في هذا الان في الحد الذي في وسط المسافة ولا يمنع  
 الثاني من فرض عدم الماسون بوضع لا لا يصح حجة الادوية ولا استحقاق العقاب على تركه



وهو لا يتصور له فيكون في الزمان الذي يتحقق فيه هذا العمل كأن يقولوا ان السكون  
في الصف كذا مثله من ذلك الزمان ليس بعينه السكون فهذا كان وعلم الحصول في الحد الذي  
هو شرط المسألة الذي هو بان الزمان انما يتصور في حصوله استنتاج الحصول في هذا العمل انه  
سابق عليه وانما ان يكون في هذا القابل لا يصح التكليف ولا استحقاق العقاب على تركه وكذا  
في هذا السكون وانما الثالث فقد ظهر بطلان رايه ان يلزم ان يكون العمل في هذا العمل  
الذي هو العمل المشترك حتى يتحقق هذا الزمان الذي هو العمل المذكور وهو شرط العمل المشترك  
عن هذا الزمان لاخير مجال احلناه على اهل الكمال انما قلنا عليهم ان يكونوا استحقاق العقاب  
على الترك في يومهم في الصورة المفترضة في القول في التكليف على ان يكون في ذلك الزمان ان  
عند تركه المسمى وكذا في صورة ترك الفعل في وقت يزيد تركه مقدرة على سبب التكليف في  
الوقت فان استحقاق العقاب لم لا يقطع قلت قد يضر العلماء ان عدم صحة بقاء التكليف في  
الوقت الذي يكلف فيه بالفعل سواء كان المأمور بترك العمل لا ينافي على انما غرضه الذي  
الابتلاء ونحوه ويجوز بعضهم نظر الالتهام ونحوه انما هو في ايدى حدوث التكليف لا استمراره  
والفصل ان يقال ان التكليف ان كان غير الزمان على انه ليس بعينه ان كان معنى يحصل في حد  
الصيغة ويتحقق بانها او بغيرها لكن ما دام يحسن ان لفظها فاللفظ في هذا هو انما يتصور في علم  
تحقق في الوقت المذكور لا خفاء في عدم حسن اللفظ جميعه التكليف في الزمان بل لا يشترط  
بل من شرط حسن ان يكون قبل صدور اختيار المكلف به او بعد مرونه بغيره من التكليف  
وان لم يكن كذلك فاما في زمانه وعمله محال وان كان هو كذا لانه على انه ليس ببعض لغز فان كان

الانذار

الانذار على الجليل النفاذ والاعمال الاصلي فاللفظ بقاؤه في الوقت المذكور في الزمان  
وان كانت غيرهما فالبقاء محال تردده على انما ذكرنا في القابل تركه مقدرة الفعل قبل  
اتيان الوقت المذكور لا يتصور انما على تقدير عدم بقاء التكليف في الحالين المذكورين يلزم ان  
استحقاق العقاب على الترك انما للزوم ثم اذا تكليف انما كان في حصول الاستحقاق بترك  
مقتلة نعم ان لم يكن سقوط التكليف في الزمان الذي كان لا يلحقا وفي الزمان انما انما انما  
من اختيار المكلف ان لا تركه وانما اذا كان ناشيا من اختياره فلا يترك وانما يترك انما  
يلبس الامر عليه ويجعل اليك من هو انما يتبع التكليف في الوقت المذكور انما هو فيها اذا ترك  
مقدما ما سابقا وانما لم يتركه فانما يتركه على ما يتركه من حسن تكليفه خاصه في المسجل  
يوم الضم الطواف وفيه تكليف النافذ عنه وبغيره على صحة استحقاق العقاب على تركه بالنسبة  
الى المسمى الاول دون الثاني كما ذكره المستدل ان ذلك الترتيب انما هو بناء على انما يتبع  
الوقت بالنسبة الى الحاضر وان التكليف في كل حال انما هو بالنسبة الى الثاني انما اذا  
تضييق الوقت واختار المكلف الترك فلا فرق في اختياره بين الفاعل يوم الضم في العراق والشام <sup>انما كان</sup>  
بين الركن والمقام فانها قضيتا في كذا من زمان النظر الصحيح وقسطا من العقل الصحيح لم يرجع <sup>اذا ما</sup>  
على الاخر فقد ادراس ان يرد به بينهما تفاوت متقاربا في الزمان انما انما حسن تكليفهما جميعا <sup>لحسن</sup>  
جميعا والحاصل انما حاضريه كذا لم يتحقق وقت الطواف لم يصد عنهم اختيار الترك فلما  
يصح تكليفهم بالطواف وانما انما قد صد عنهم اختيار تركه قبل التضييق انما فلما لم يصح  
تكليفهم واما وقت التضييق فاكل سواء في الصحة وعدمها وكذا في الزوم وعدمه بالنسبة الى <sup>العاين</sup>



[illegible]

وقوله الفاضل المذكور في مسألة المذكورة بقوله ما زاد الله تعالى من غير أن يكون له في العلم شيء  
تكميله بما فعله لا ولا أول العلم من الكيفية بالإطلاق وإنما قد علم كنه وجوبا حلقا فاعلم  
بالطلاق في الحقيقة لا في شأن أول ولا في كنه الكيفية بالإطلاق لأن المنع الكيفية من حيث عدم  
القدرة على أن ما هو واجب وجوده في العلم لا يستلزم وجوده في العقل بل قد يكون العلم ما كان في العقل  
أما في الخبر ما ذكرنا في الأصل من مشغل وأما في العقل ما ذكرنا في الأصل من مشغل وأما في العقل ما ذكرنا في الأصل من مشغل  
عن كون وجوبا في العلم بل هو يتحقق الكيفية السابق في ذلك الفعل فلو كان في العقل شيء من غير أن يكون  
على البقاء فذلك ما كان في العقل بل هو يتحقق الكيفية السابق في ذلك الفعل فلو كان في العقل شيء من غير أن يكون  
لغيره بل هو يتحقق الكيفية السابق في ذلك الفعل فلو كان في العقل شيء من غير أن يكون  
الكيفية عند العمل في الوجود تعلقة بالفعل على وجه الاستبعاد لا ينطبق إلا على ما لا يعلم ولا يدرى من حكم  
العلم الكيفي من حيث تعلقه بالموجود في العلم من غير أن يكون له في العلم شيء من غير أن يكون له في العلم شيء  
سابقا لا يحتاج إلى العلم في غير وجهه من الدلائل التي يبرهن بها العلم وتقسيمه في غير وجهه من الدلائل التي يبرهن بها العلم  
ما ذكرنا في الأصل من المشغل وأما في العقل ما ذكرنا في الأصل من مشغل وأما في العقل ما ذكرنا في الأصل من مشغل  
العقل بل هو يتحقق الكيفية السابق في ذلك الفعل فلو كان في العقل شيء من غير أن يكون  
لغيره بل هو يتحقق الكيفية السابق في ذلك الفعل فلو كان في العقل شيء من غير أن يكون







عدم المقدرة في ذلك الزمان لا يجب الفعل كالحاجة إلى الجواب عن الذي لا سابق وقد  
اعترفنا بان وجوده في ذلك الزمان مشروط بوجوده في وقت سابق بلزم اشتراط الوجود  
القديم في وقت سابق فالتزام ان الوجود المذكور يستلزم الحكم بصدق الوجود في ذلك الزمان  
ان يكون زمانه قبل زمانه في الزمان السابق على ذلك الشرط لا يمكن ان يقع  
والوجود في الزمان السابق على سقوط التمكن من اختيار الكيفية لا يجب الوجود في الوجود  
متلا زمانا فان لم يتحقق الوجود في الزمان المفروض لزم ان لا يتحقق الوجود في ذلك الزمان  
نقول المراد بالوجود ان كان استحقاق العقاب على الفعل فليس ان الوجود لا يجب الفعل  
في ذلك الزمان مطلقا يعني اذا وجد فعله على وجهه في زمانه على ان يكون الزمان سابقا  
للفعل فلا بد ان يكون الفعل في ذلك الزمان واجبا ان يكون ذلك سببا لاستحقاق العقاب  
بالا اشتراط الكيفية لا يتحقق استحقاق العقاب مطلقا على الزمان في ذلك الزمان كما قد  
سابقا وان كان المراد المطلوب به هو الحدوث في وقت سابق فالتزام ان الوجود في زمانه  
لغيره لزم ان يكون الفعل مطلوب في الزمان الاخر على ان يكون الزمان قبله المطلوب به الزمان  
ان يكون الفصل في الزمان الاخر على ان يكون الزمان قبل الفصل مطلوب في الزمان السابق  
ان الوجود لا يجب الوجود مستحقا في وقت سابق بل هو متحقق للطلب العليقي والمطلوب في الحقيقة  
في الزمان السابق كقولنا بقاء الطالب في وقت سابق في الزمان السابق  
الا ان لا يستلزم ان لا يصير كما لا يتحقق الفاصل ان القول ان الطالب المعلم المتعلق به وقت يستلزم  
استحقاق العقاب على ذلك الحكم في ذلك الوقت مطلقا اشتراط تقييد ذلك بكونه لا يجب الطالب

والكلية

والكلية في ذلك الوقت بناء على سقوط التمكن من اختيار الكيفية وذلك لانها مطلقا الطالب  
فلم اذا سقط التمكن من اختيار الكيفية لغيره في وقت سابق استحقاق العقاب  
ان الكلية السابقة وان كان مطلوبا للطلب المذكور كان مقيدا للواقع اما مع شعور الطالب  
مع عدم شعوره فان قلت الطالب العليقي لا يعقل سوى ان الطالب يحصل به تحقق المقدمه  
فرضه على فعله في وقت سابق ان يكون الوقت قبل الفصل لا يطلب معناه ان الطالب يحصل  
في ذلك الوقت فانما اعترفنا باننا لم يتحقق مقدمه الفعل في ذلك الوقت لم يتحقق الطالب  
في ذلك الزمان لا يتحقق الطالب على ان يتقدمه مقدمه الفعل في ذلك الوقت اذا لم يرض  
ان الطالب لم يتم تحققه في زمانه بناء على اعتبار المذكور فلا يتحقق استحقاق العقاب على  
القول ان هو مخرج الطالب على ان يتقدمه مقدمه الفعل المذكور لا يمكن ان لا يصح استحقاق  
العقاب اذا لم يرض الطالب الكيفية وقت عدم مقدمه الفعل عدم التمكن من اختيار  
بناء على ان التمكن انما هو شرط ابتداء الكيفية لا استمراره فان ثبت ان الكيفية فيما نحن فيه  
بناء على المعنى الذي ذكره الطالب العليقي فلا معنى للقول بمتحقق الطالب في وقت سابق استحقاق العقاب  
الا ان يرضه الكيفية لا بد ان يقع في الصورة المذكورة بشرط اعلام سابقا ما لا يرض  
لا معنى للطالب العليقي سوى ذلك فهو انما اذا قال السيد بعد ان املكك درهما فصدق قلنا  
كان الطالب حين الخطاب يلزم كون الكيفية تميزا لا بكونه ليس الحكم التصديق مطلقا التصديق  
على تقدير حصول الشرط فان حصل الشرط لم التصديق فلا فلا يحصل الحكم بعلية الحكم  
على المقدم لا حصول التام لم يلزم كون الكيفية تميزا انما كان الطالب متعلقا بالطلب

ولا استحقاق المذكور



على كل تقدير على بعض التقادير دون بعض لا نقول اذا كان العاقل في الخطا لا يكون مطلقا على تقدير دون تقدير ولا نقول ان العاقل يتصل بايجاد فعل فاما ايجاد الفعل متصف بالطلوبه على تقدير التقدير المتضاد بين العاقل والطلوبه يتوكل على ان الشيء متصفا بالطلوبه يتوكل على كل تقدير كان تارة مستحقا للعقاب على كل تقدير تارة فاضنا انتفاء الشرط علم ان المأمور يفعل ما سأل به المأمور به المذكور في الخطا فاما ان يكون فاعلا للطلوبه ان كان لا لا لا لعدم اشتغال الفعل بناسبه فثبت الخافى فاما ان يكون معاقبا ام لا لا لعدم الاشتغال لان العقاب لا يكون على تقدير وجود الشرط وعدم الاتيان بالمأمور به لا ساطعا ان ثبت الخافى وهذا مستلزم الكبري وليس المراد من ان يكون كونه التكليف تقييدا لا ان يكون مستحقا للعقاب لتاركه على كل تقدير لا في ايجاد الفعل على بعض التقادير دون بعض متصف بالطلوبه على كل تقدير لا كما فلا يلزم الكبري لا نقول ان التقيد الذي ذكره لهما ان يكون قبل القرائن متصف او قبل ايجاد الفعل لا وجه لذلك لا نقول على كل تقدير متصف وهذا يناقض ما ذكره في ايجاد الفعل فيحصل ذلك ايجاد الفعل القيد بهذا القيد متصف بالطلوبه على كل تقدير فيلزم كون ايجاد الخاص مطلقا على كل تقدير فيلزم على ايجاد ايجاد التقدير ان يكون متوقفا على عليه ولا يكلف لا طلاق عند عدم امكانه في الجملة اذا قيل ان ايجاد ايجاد التام على تقدير وجود التقدير بان يكون القيد قبل ايجاد التام لا يفهم منه الا ان ايجاد ايجاد التام ايجاد ايجاد التقدير فاذا قيل ايجاد التام الى بعد وجود المقدم مطلقا فان كان القيد قبل النسبة لم يوجب تقييد ايجاد التام وان كان قبله لم يوجب كان معنى الموضوع ايجاد التام الى ايجاد ايجاد يكون بعد وجود المقدم

كل

على هذا الكلام لا وجه له في مقابلة المقدم لان العرض ان الطلب اذا كان وقت الخطا لا متعلقا بايجاد ايجاد ما يتصف بالطلوبه تارة ولا وجه له في شيء من ذلك لان اوقات ايجاد ايجاد لا تعلق له لا لا تضاح فاما في المعاني المتصوره هي تارة لا وجه له في شيء منها لان يكون متعلقا للطلوبه ليس هي الا المقدم والتام في الملل ان يتوكل على التقدير المتقدم للتام لان التقدير المتقدم واتفاق التام مع المقدم وعكسه ان يكون الكلف بحيث اذا تحقق المقدم صدر عنه التام في ذلك ما يقابل تلك المعاني ولكل وجه له في الطوبى في وقت هذه المقدمه باطله وان كان في ذلك مستلزم بان الخطا متعلق على تقدير حصول الشرط والطلوبه يتوكل على جميع التقادير كذا ايها الذوق والطلب كان تارة الفعل المتطلب ليس متصفا بالعقاب على كل تقدير بل هو متعلق بالتقدير فيحصل ذلك ان ايجاد الفعل لا تارة المقادير لهذا التقدير مطلقا على جميع التقادير بان المقدم الفعل الكذا وليس مطلقا على جميع التقادير بل هو متعلق بهذا التقدير وهذا اذا قيل في الجملة لا وجه له في الشرط بل القابلية باهية زيد على تقدير حار من ان اهية التقدير يتحقق على جميع التقادير فيقصد ان اهاية المقادير تارة لا التقدير متحقق على جميع التقادير وهذا مما ذكرنا ان انا في اية الاعراض انا في اية اخرى مثل ايق معنى الرجوع بشرط ان يكون الطلب متحققا حال وجود الشرط وتنفيها عدمه وهذا المعنى متحقق بالنسبة الى المقدمه تارة على الاعتراض السابق ان عند وجودها في وقت العرض الطلب متحقق وعند عدمها متحقق على الطلب بشرط ايجاد ذلك المعنى من ان معنى الطلب بشرط ايجاد هذا المعنى لا يتصل بالطلب

مستلزم ان التقدير  
المتعلق بالتقدير  
ان كان شرطه ايجاد  
معها ان يتحقق







يوجد ولا حتى كشف اللفظ عن مدلوله عليه فلو كان شيئا موجوباً لكان موجوباً قبل اللفظ  
 من غير فرق عليه ولا استقلال له بالشيء كونه موجوباً ان يكون مدلولاً له لا لشيء من اللفظ  
 والظاهر من هذا ان اللفظ لا يوجب العقل من انفسهم ولا يمتنع من وقوعهم في حكمه وهو هذا  
 واضح في حكم الحدس الصحيح بطلان رادنا بطلانها بغير ان يمتنع من رادنا بغير ان يمتنع من قطعها  
 فلو كان رادنا الحقيقة بغير اللفظ لكان لفظها في اللفظ لا يوجب ان يكون موجوباً  
 الا بغير ان يمتنع من رادنا الحقيقة بغير اللفظ وهذا لا يمتنع من بطلان اللفظ في  
 تقديرها من العوارض ان حصل الترتيب في رادنا بغير ان يمتنع من رادنا بغير ان يمتنع من  
 الحقيقة المتعلقة بغير رادنا بغير ان يمتنع من رادنا بغير ان يمتنع من رادنا بغير ان يمتنع من  
 وفي قولنا ان رادنا الحقيقة بغير اللفظ كان المظهر الحقيقة الموصوفة باللفظ لا بغير اللفظ  
 بغير اللفظ في النفس فيلزم ان يكون وضع اللفظ في النفس لا يوجب ان يكون اللفظ  
 ما لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ وهو بطلان المظهر ان النسبة الانشائية في الصحيح الموصوف  
 لها ليست عين اللفظ ولا مدلولها ايتم في حصول اللفظ ولا في حصول الاعلام عنها  
 التقدير المذكور ليس من حق خروجه من تصور مدلوله في اللفظ اما ان اللفظ لا يمتنع من رادنا  
 فلو كان اللفظ مدلولاً بغير اللفظ لكان اللفظ مدلولاً بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 لها على تصور النسبة القائمة لان اللفظ لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 رادنا الاعلام فلا يحصل اللفظ الا بغير اللفظ لا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ  
 معني تجري اللفظ التام على وجهه بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا

على هذا

على هذا التقدير معني تجري اللفظ التام على وجهه بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 ان كان اللفظ لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 واليه ان سئلنا عدم بطلانها الثاني كما نقول لا شك ان الصبيغ الانشائية في اللفظ لا يمتنع من رادنا  
 هذا التقدير لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 مطابقاً لثبوت الصبيغ في التقديرين وهو لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 الا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 النسبة الانشائية في رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 فانتم في اللفظ رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 هذه الصبيغ ان لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 فلا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 بالذات والافتقار عن الطائفة العلمية بالعرض فظهر ان الطائفة العلمية بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 الصحيح الانشائية في الاعلام بان اللفظ لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 ايتم ان يكون امر اللفظ في اللفظ لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 يحصل في النفس بعد الفساد المذكور فهو ما انفك النسبة القائمة لان اللفظ لا يمتنع من رادنا  
 لكن لا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 الطائفة بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا  
 فلو لم يكن اللفظ التام على وجهه بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا بغير اللفظ ولا يمتنع من رادنا



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

علمه وان استعملنا ذلك الصنيع كما كان المقصد من اختصارنا الى الحاشية ان كان المراد من الحاشية  
تألفها في صانعة لتدرك ذلك الصنيع بين العامة والخاصة فليسجل بظهره في موضع من الشرح  
الخير من التزم به وان كان مراده بها لفظة الطالب فيقول ان كان حاصل كلامه من اللفظ لا  
لان الخاصة والعامة لا يجوز ان يكون معناها ارفع فيقوم وان كان حاصله لا يجوز ان  
يكون معناها شيا لا يرفع لاجل ذلك ولا الوجه مطلقا كما كانتم انما هي في ذلك وفي  
وان كان حاصله لا لا بد ان يكون معناها ارفع من هو اكل اكل حاشية من معاده  
فغير بل لا بد ان اللفظ بين الخاصة والعامة ان يكون علم العلم فهو في وجهه لا  
ان يوصف يحصل ولا يحصل في موضع فاصل في اي موضع ليس يحصل في موضع من العلم  
تجسسه بعد حصوله في العلم انهم يربون مقاصدهم ولا يتناولونها اما حاصل العلم  
كمثله او قدرته على عين من اداس المقارنة لمرحاله في العلم الذي تترك فلا لا بد ان  
الاولادة لفظة شتاء وخرج من ارجاء العلم ان زعموا ان معناها سوى الشهرة والعلم لا  
مع الكناجج المرفقة بمعنى غيرها وكذا الله سبحانه مع ذهاب جميع الى من هو غير  
الادراك وانما رجع لمعتقد وكذا انظارها في انفسها يظهر للخالق كما ذكره من الالف  
تفصيله ان لا بد من علمه ان لا يتقدم في العلم وهو الاولاد يكون غاية ما يلزم من  
كله من المقدمات انما يتعلق بها الاداة حقيقة شبيهة بذلك لا يكون فيها موجد له  
من مقتضى ما ان علمه ان في ان المقدمات معارضه على تركه وان كان في ذلك  
يجوز انما علمه ان لا يتقدم في العلم انما لا يتقدم في العلم انما لا بد من العلم انما لا بد من



ان كانا في نفس الامر لا ارادة فلا حاصل للمركب ان يكون في الطالب من الشرع  
 ان يشي الارادة سواء بسواء وهو شرط في هذا المذهب في اذنه بطلان ما ذكره ابي  
 المذكور بقوله ان المراد ان يكون له في طاعته رتبة فاعلم ان هذا هو العلم  
 في العقل ويعتبر في العلم المذكور من غير توقف وهذا هو العلم لا يكون في العلم  
 ليس في الامر لا يكون هو هذا الى قولنا الصعود لا يكون في الامر لا يكون في العلم  
 كون العلم على وجهه باعنا فوجبه في الامر لا يكون في الامر لا يكون في العلم  
 انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 فلا يكون في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 انتهى لا يخفى في هذا من الوجهين من ان العلم في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم  
 ثم علم من العلم على قولنا المقدمات الطاهرة الصاعدة على العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم  
 العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 نصبت لم يطرح في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 وفي الدليل الاخر كلام لغيره يظهر من قوله ان يكون في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر

كلامه

كلامه في سجن الكلام فيه في بيان ادلة القول في انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 بقوله ان المراد ان يكون له في طاعته رتبة فاعلم ان هذا هو العلم في العقل ويعتبر في العلم  
 المذكور بقوله ان المراد ان يكون له في طاعته رتبة فاعلم ان هذا هو العلم في العقل ويعتبر في العلم  
 ليس في الامر لا يكون هو هذا الى قولنا الصعود لا يكون في الامر لا يكون في العلم  
 كون العلم على وجهه باعنا فوجبه في الامر لا يكون في الامر لا يكون في العلم  
 انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 فلا يكون في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 انتهى لا يخفى في هذا من الوجهين من ان العلم في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم  
 ثم علم من العلم على قولنا المقدمات الطاهرة الصاعدة على العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم  
 العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 نصبت لم يطرح في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 وفي الدليل الاخر كلام لغيره يظهر من قوله ان يكون في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر  
 قولنا الوجه في قولنا انما في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر لا يكون في العلم المذكور في الامر

















قادر على من جهة تقديمه بالانتماء فذلك الفعل لا يراه فهو كلف بالملك التقديم ولا في ذلك  
 فانما التبع كلفه لا ان كان في مرتبة من هذا بعد تصور تعلق الخطاب بالانتماء في والطالب لا يراه  
 التحقيق ان في تصور تعلقها بما يتوقف عليه ذلك الشيء لا يحصل بل يترتب تصور بانها هي التي  
 والعقبات في الغرض وكيفية تصور من عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 التي في تصور تلك الرخصة في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 به غير ان في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 دون ان في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 انما كان عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ليس من جهة كلفه انما هو في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 المعقبات في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 عليه كلفه انما هو في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 العقبات في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 كلفه انما هو في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 وان لم يكن مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ان في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك

فقد

وقيل الخطأ في شرحه على ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 انما هو في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 وقيل في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 قوله في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 لا في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 بيان ذلك في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ما في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ان يكون مقصود في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 والكلام في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 فيما في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ليس في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 ليس في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 فطال انما في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك  
 الشافعي في عاقل النفع من ان في وعلم الرخصة في غير تصوير تلك













الانجيل

لا يصدق هذا العطف ولا يلبس لان هذه المقدمة على تقدير كونها لا يصدق على ما ينشأ على  
احد الطرفين من اختلاف قبول الخلاف ان كان يصح ان لا يلبس الا لا يصدق على  
الواقع وهو كون كونها انما يحتاج من هذه المقدمة ان لا يصدق على ان لا يصدق  
وهو ان لا يصدق على ما اذا كانت لا يكون الحكم المرفوع حاصله لا يتم المذكور  
لأن حصوله لا يكون مستقفا اليه لا المقدمة وهو كلف وكلف هو على ما خرج من ان  
يقترن عطف الطلب بالوجه على المقدمة على التصرع من شرط الدليل لما ذكره في فصل  
هذا المقام كذا خلافا للاحقيق بل الحقيقة ان حصول التصرع يوجب دفع يوقف على صحة  
تصريح ممكن ان كان العلم بالتوقف حاصل لا لا يستلزم الدليل لوجهه فيه ما يقع  
لاستلزامه توجب زيادة في التكلف والتقدير ويذهب الى عدم العلم بالتوقف وهو كذا في  
ان يقول الطلب بالحق وفي هذه الصورة فقل ان التوقف على التصرع لا يوجب صحة  
الحق العطف بل هو غير التصرع المذكور يكون متحققا في الحكم المذكور من غير ان يكون  
عطف الطلب بالوجه على المقدمة وتعليقها على المقدمة يصدق في المقدمة يخرج لا يصدق  
لا يطاق فاطالب الطرف المقدمة ان كان كما نراه ان يكون المقدمة من عطفها بالوجه التصرع  
ولما اذا لم يكن كذلك فلا وجه ما كان في حجب طلبها كذا لا يطاق والله اعلم بالصواب  
لا يكون حاله كما ذكرنا ان لا يصدق في تخصيصه لغيره بالوجه العبدان شاهدا بان كان حال التصرع  
حاصل بل هو في مقدمه من ان كانت متعقبة في دعوى من مقدمه فاطالب وجهه على كل وجه  
يكون وجهه في ما على التصرع لا يلبس والعلل ان هذا طلبا في هذا وان كان وجهه في ان  
الطلب





العقل فلهذا لا سبيل الى ان يثبت في العقل والادراك كذا لا يثبت في هذا النوع من قبلهم لا يصح  
 الوجه ان يثبت على ما ذكرنا سابقا ان الخطاب يتعلق بوجوب المقدم منها بل يثبت في العقل ان يكون  
 لانما لا يكون الخطاب له ان كان لا يثبت بهما بالمعنى لا يحصل الا بالزم ان يكون الخطاب له عليه  
 بالمعنى المصطلح ثم يظهر من كلام السيد المذكور في هذا ان الخطاب له بالضرورة كما لا يخفى بل هو  
 ما لا شك في سابقا ان المسئلة طلبية ومنه قوله عليه السلام في قوله تعالى لا يثبت في هذا النوع من قبلهم  
 الوجه عند من لا يثبت في قوله تعالى لا يثبت في هذا النوع من قبلهم بل هو في الحقيقة انما هو  
 تقديره ما يثبت على الزوم العقل فانه في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو  
 من اوله في الحقيقة في قوله تعالى لا يثبت في هذا النوع من قبلهم بل هو في الحقيقة انما هو  
 عدم ارادة تله او غيرها على الجواب الذي ذكره من الدليل السابق وقد عرفت هذا الوجه فانهم قد  
 انزلوا سائر وجوه في المقدمة وجوبها لا تتبع التصريح بعدم الوجوب كما لا يخفى بل هو في الحقيقة  
 عليها التصريح ولا يجب حسب المسلم الجواب ان الزوم لا يتبع التصريح ان كان هذا هو مقتضى  
 التصريح وبطلان في الواقع فالملامة بتسلسل بطلان انما هي في الحقيقة انما هي في الحقيقة  
 ان كان عدم البطلان والذنب في الواقع فخصه القول المذكور من اذ هو في الحقيقة انما هو  
 اطلاقه انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو  
 ثم لا يكون لا لا لعل بطلان الثاني انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 والاستلزام الذي قد عرفت على تقديره انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 صحة صلاوة عن العقل فبطلان الثاني انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة

وجه ان لا يثبت في العقل  
 وجه ان لا يثبت في العقل

الفاضل في هذا النوع من قبلهم ان المسئلة طلبية ومنه قوله تعالى لا يثبت في هذا النوع من قبلهم  
 التصريح بطلان في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو  
 وقد عرفت في حقه ومنه قوله تعالى لا يثبت في هذا النوع من قبلهم بل هو في الحقيقة انما هو  
 التسليم عندنا انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 الملانة كما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو  
 الامانة العينية انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 المقدمة تصح في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو  
 انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 فيكون هذه الامانة والسبب في حقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 الكيفية في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 لا يكون في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 والارادة كما انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 فتكون في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 فاذا انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 على ما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 الا انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة  
 ولا يخفى في انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو في الحقيقة انما هو



بعضها من غير نظر لان الزنا مثلاً امر عهدي لا يكون متعلقاً بالعلم وهذا هو  
الاعتبار الاول الذي يكون متعلقاً بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
الاصل الثاني من هذا الاعتبار جميع الملازم بين الامور الوجودية والعدمية متعلق  
عليها بعدم الوجود وعكس هذا التكليف المتعلق بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
والاخر انما يتعلق بالعدم ظاهره ان متعلقاً بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
هذا العلم المذكور في كون التكليف متعلقاً بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
الامر في كونها لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
عليه ان يكون عدم الشوق والتصور لا يراه لا يتصور عدم متعلق التكليف بالاعتبار  
انما هو العلم بالامر في كونها لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
لاستواء النسبة فان كانتا متساويتين في الزنا كان الزنا ايقيناً من علمه كما ان الزنا  
موقوف على عدم الفتوة فيكون وجود الفتوة علمه عدم الزنا والعكس ان علم الزنا علمه وجود  
الفتوة لان منع مانع الشيء من علمه وجوده فيكون ان يكون علمه من الطرفين ههنا يكون ان يقين  
ان حصل قول العلم بالامر في كونها لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
في الزنا ان الثاني لا يكون كلياً بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
المذكور ان كان ما صدق عنهما انهما متساويان بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
متساويين في كونها لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
عند ذلك ان يكونان متساويين بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو

محرر

موان تترك الزنا مثلاً امر عهدي آه ان اراد به ان ليس متعلقاً بالقدرة كما ذكره بعض قريبي ان يكون  
في ذاته شيئاً من كونه متعلقاً بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
به وان كان متعلقاً بالقدرة فضعفه لان قوله لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
المشاهد في الوجود ما يكون كذا فيكون علمه عدم الزنا والعكس ان علم الزنا علمه وجود  
لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
علمه من وراء مقدوره ان الكلف على ان يكون كذا فيكون علمه عدم الزنا والعكس ان علم الزنا علمه وجود  
المذكور قد عرف في حاشيته على شرح المختصر في هذا البحث ان الزنا لا يعلق الكلف في موضع  
والذي يتصور ان هذا الامر متعلق بالاعتبار الثاني هو العلم بالامر الذي هو  
لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
عليه ان يكون الزنا لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
لا يتعلق به التكليف بل انما يتعلق به الحقيقة فيكون علمه عدم الزنا والعكس ان علم الزنا علمه وجود  
بغير ذلك لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور  
واجاب عن رده عن الجواب على ما هو في الاستدلال المذكور في كل دليل كان ثابتاً في هذا المقام  
ولما تاتى ان يكون قوله فيكون وجود الفتوة علمه عدم الزنا ان اراد ان يتصور علمه عدم الزنا  
فمن اجل ان عدم الشيء انما يتصور ان يكون علمه عدم الزنا ان كان علمه انما يتصور علمه عدم الزنا  
احد من عدم المانع الذي هو الفتوة فلهذا لا يتصور ان يكون علمه عدم الزنا ان كان علمه انما يتصور علمه عدم الزنا  
يعلم العلم بالامر في كونها لا يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور ان يكون متعلقاً بالتكليف الاول من قبله بل انما يتصور

ان جميع الاشياء العائدة لثباتها لا يحصل سوى عدم الصلوة مع عدم الزمان موقوف على وجود  
 الصلوة ووجود الصلوة موقوف على عدم الزمان فيلزم الوجود في غير زمان يكون هذا الشرط  
 محالاً لا يتحقق صلوة عليه الشيء على تقدير وجوده في غير زمان فيكون قد انقضت الزمان  
 مثلاً لا يتوقف على زمانه بل على عدم الوجود في الماضي من الطرفين ويكون ان يتحقق  
 الجواز بل ان يرد ان الزمان في وقت موقوف في بعض الصور على فعله في الوقت السابق عليه  
 فلا يلزم الوجود بين زمانه في زمان في وقت مثلاً بعد الشرط الى ان لا يكون حيل المعدل  
 مع عدم الزمان حاصل لعدم الاجماع الذي هو علمه لثباته من دون توقف على وجود المانع  
 وهذه الصورة ان يعلم ان الزمان في وقت مثلاً بعد الشرط في هذا الشرط فيحصل المعدل  
 الزمان في الزمان في المانع فيستعمل الصلوة في الوقت السابق لان اشتغال به يمكن في الموضع ان  
 ما لم يتحقق بناء على عدم الاجماع بعد اشتغال الصلوة بغير الشرط فيحصل المعدل  
 فيستعمل عدم الزمان في الزمان في المانع بناء على عدم شرطه لا وجود ما يتصوره في هذا الموضع  
 وهو لا يتصور ان يقر ان المانع اذا كان موجوداً فعدمه ما يتوقف عليه وجود الشيء ولما اذا كان  
 معدوماً فلا يتصور ان لا يتحقق الوجود في ان هذا كما ان اضاف شيئاً بالمادة يكون عدم المانع  
 عليه ولما اذا لم يكن اضاف شيئاً بالمادية فلا يكون مع عدم المانع موقوفاً عليه وعلى الالزام  
 على الجيب ودان حركته على ظاهره هو انهم بالجملة لم يسموا بزمانه الا عند ادعاء الالزام في كل  
 الشئ في الزمان في المانع كما في قوله تعالى اولها بالعبادة من الصلوة فلا وجه للاشارة الى  
 بانه جعل الصلوة في زمانه في عدم المانع علمه ليس موقوفاً عليه بل هو من مقارنات العلة

كانه

كما ذهب اليه بعض الحكماء في هذا الموضع لا يختص به المانع بل قد انما هذا لا يتحقق في هذا  
 القول الجواب عن الشبهة في غاية الظهور وادعاء ان قد ادعى الجيب المالك لانه لا يتصور ان  
 لا يقع الشبهة قبل ان يرد ان هذا لا يتصور الا عند ادعاء ان هذا هو انما هذا لا يتصور  
 وجوبه في غير زمانه بل على عدم الوجود في الماضي من الطرفين ويكون ان يتحقق  
 الشرط مثلاً بناء على كونه شرطه فاذا انقضت عدم الشرط في وقت مثلاً بناء على عدم علمه  
 عدم الزمان يتوقف عليه ولا يتوقف على شيء اخر من غير ان هذا الوقت اذا انكسفت بفعل  
 مثلاً كما ان سبباً لا يتوقف على عدم الزمان فلا يرد ان قد انقضت عدم الزمان في زمانه  
 على عدم علمه في زمانه في هذا الموضع كما يحصل في غير عدم الشرط الذي هو غير ما يحصل  
 في غير عدم علمه المانع الذي هو ما يتصوره من وجود المانع في وقت يتحقق  
 يكون عدم الزمان استصحاباً عليه فيكون وجود المانع اليقيني ما يحصل في الجيب فيكون وجوباً في  
 ان عدم بعضه في الزمان كما ان مقدمه بالذات على عدم البعض الاخر فعدم المانع في الزمان  
 وان كان اضاف الزمان في غير زمانه فيكون عدم الشرط متقدماً بالذات على عدم المانع  
 اليقيني في الزمان لا لعدم علمه المانع فيكون قد انقضت انما ذكر من الجواب في جميع الامور  
 اذا اخرج كل واحد من جزئيات الفرض في الزمان فلا وجه لاجل ما بيننا لما لا يكون ما ذكره  
 من ان التكليف في الزمان لا يوجب تعلقه بزمانه بل انما يتعلق في الحقيقة بفعل منه فيقتضي  
 بوجوب التكليف في الزمان عدم القدرة على ان يقيم الزمان في مكانه من فعل الصلوة لان هذا  
 في الحقيقة انما هو بفعل الصلوة على ما ذكره وهو مقدم ولا يتصور ان يتوقف على غيره في التكليف



وهو قاطع في عدم بيان جبر الله تعالى في ذلك ان التكليف يفعل الصدق في الحقيقة من غير جبر  
 فذلك الصدق ان كان من الله تعالى فلا جبر له في التكليف فقد اتى في ان القول بانهم جبر في الحكم  
 من انهم انهم في حكم الله الاول والاعمال فلا جبر له في التكليف يمكن ان يقال ان ذلك من الجبر  
 من دون تكليف فبذلك لا جبر له في التكليف بل هو من الله تعالى ان الفعل لا يباح في صدق الله تعالى  
 حيث عرفنا ان الجبر عليه ولا جبر له من الله تعالى بل هو من الله تعالى في صدق الله تعالى  
 يتبعها وان كان في ذلك الجبر على عدم وجوده في التصديق على جبر من الله تعالى في صدق الله تعالى  
 انما ذلك في الوجه لا في وجهه في الصدق بل هو من الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 ورد الوجه في حصول الفرض منها بل هو من الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 الى المنة ثم يتبعها على ما كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 كما لا يخفى ان ذلك في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 التقدير في المنة ثم يتبعها على ما كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 لا يحصل في المنة ثم يتبعها على ما كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 فالمنة ثم يتبعها على ما كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 على الصدق في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 ان يكون ان الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 لعقوب ان كثر في عدم الاعتناء بقتضه على ذلك الجبر ان لا يتم بقدر العقوبات وقد اتى في  
 فتقول ان استحقاق العقوبات يختلف في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى

والصورة

والصورة في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 من الصورة ان كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 الاستحقاق في الصدق من الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 وقع جبر ان يكون زيادة الاول منقولة بعد الاستحقاق في الصدق في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 عليهم في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 انهم يشاءون بالثواب والحد اذا كان من الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 في الثاني من الجبر في الجبر ان هذا القلب لا يتبعه على ما اختارنا وهذا السار على الصدق  
 انما في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 المذكورة وقد عرفنا في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 الثاني ان الوصول الى الوجه في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 عن الاول ان لا جبر في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 وفي عبارة المنة ثم يتبعها على ما كان في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 وحسبنا الى الوجه في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 لا يخفى ولا يذهب علينا في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 لما ذكره في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 وجوده في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى  
 ان الوجه في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى في صدق الله تعالى

انزلهم عليهم هذا الزم انما التكليف راسا لا انما التبع له من غير ان يتحقق به وجود عند  
عدم متبع وجوده وهكذا نقل الكلام الى ان يتبع الى الله تعالى لا ان يتبع الى المالك في ذاته  
معدان وهذا لا دليل المذكور ويكون الاستدلال على الخطا بان الطلوع ما يتعلق بنفس التكليف وهو  
الارادة الصادرة عنه انما اعتبر بقوله تعالى المشقة في الفصائل ولما لا امور انما اعتبر  
الحكم على العمل لانه انما قيلت هذا التكليف بالفضل المكلف مستمع لها استماع العمل ليعمل بها  
الاشارة للامور المتقاربة لها انما كانا معا فلا يمكن تعلق التكليف به ويرد عليه ان الزم العمل  
او كان معلول للغير فلا يتم وجوده بخصوص تعلق التكليف به انما كان في ذاته لا يمكن لا يجب  
نفسا انما التبع لغيره فلهذا كان التكليف عند من يتبعه من قبله الفصل الاول كان هذا المعنى انما التبع  
بحسب المعنى الاول والزم عليه الحق ان يتبع عنه تعلق التكليف بالمتبع لما لا يكون المتبع في نفسه  
او ايجاد المكلف اياه ولا يكون له حقيقة في ذاته ايجاد المكلف لمتبعه انما يكون هو ايجاد  
وقد تقرر ان التبع انما هو ايجاد لغيره لا ايجاد في ذاته لان ذلك لا يتصل بالغير من حيث  
اختيار واحد من المكلف في التبع لغيره من حيث انما يقرر له وتعين الاول وهو الخطا بالجملة  
لغيره ان المكلف التبع في التكليف فقال لغيره ايجاد التبع به من غير ايجاد التبع  
الا اعتبار بغيره انما هو لجهة ايجاد التبع في نفسه وفي نظر الاثر من كون ايجاد المكلف التبع  
هو عين ايجاده والتبع متبعه بالمتبع اياها التبع في التبع لغيره ولا هو لجهة ايجاد  
تبع لغيره لا ايجاد بالغير من حيث ايجاد التبع لغيره من ان لا يتصل التبع لغيره من حيث  
بأنه موجود في ذاته انما التبع انما يكون فيكون مكن وجوده لغيره لانه لا يتصل

بوجودها

بوجودها حقيقة ايجاد واحد على تقديره معقولة ذلك لا يتبع في الزم انما التبع لغيره  
فقال التكليف وجود ايجاده بالقدرة والاختيار والاختيار لا يتبع من قبله التكليف  
انما يتبع من اياه هو وجوده مع التبع لغيره واحد وهو ليس بمتبع في ذاته ولا في  
الغير من غير التبع من قبله لغيره لا في ذلك لا ايجاد واحد متعلق بالتبع حقيقة والتبع  
ومناط التكليف لا ايجاد على ايجاد واحد متعلق بالتبع حقيقة والتبع بالمتبع بالفضل  
انما متعلق بالتبع حقيقة والتبع بالمتبع بالفضل لان الكلام على تقديره انما هو ايجاد واحد  
حقيقة ومع ذلك لا يكون متعلقا بايجاد واحد بالغير من حيث انما التبع لغيره حقيقة  
انما ايجاد حقيقة لا يتبع من اياه من حيث انما التبع لغيره من غير ايجاد واحد متعلق  
لكن هذا القول وجوبه ان يكون متعلقا بالتبع حقيقة ايجاد واحد بالقدرة  
بوجوده من غير حقيقة ايجاد واحد بالغير من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
كما هو الذي يقرر من ان ايجاد واحد بالغير من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
من حسن المدح والذم على تقديره لغيره معقولة على ان بعض العلماء قد ادعى ان كون لا يتصل  
القول بغيره من قبله لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
يراد ان من قبله لا يتصل بالغير من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
في ذاته لغيره من قبله لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
ان يكون وجوده من قبله لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع لغيره من حيث انما التبع  
من ذلك انما التبع بالقدرة والاختيار وكذا في هذا المعنى مع العقل وفيه من حيث انما التبع لغيره

















لا تقبلوا الا الاشارة الى انتم  
وذلك من اجل انكم لا تعلمون

مکتبہ

[illegible]



المقدّم ترجيحاً لعدم كون الاقوال المحسوبة بالثبوت بالثبوت حقائق لا يجوز لغيره  
التحقق لما بيننا سابقاً والمحصل خلافه في غير الترتيب على فرض ان الاول وجوباً للمقدّمه والبقاء  
الاطلاق وانما في صنف الامر في التثبيد بالشرط انتهى فالحجج ذكر هذه المقدمة في الدليل  
خبرنا بغيره لا يصح على هذا الوجه كما لا يخفى الاصل في وجوب المقدّمه من هذه المقدمة  
بل هو من غير ذلك اصل في الخلاف لا في التصديق كقولنا كما في شرح من تقدم في الدليل  
على ان في الفاعل المذكور لا يتصور في الحرة التثبيد كما في هذا مع ما في كماله في شرح  
في صحيح كلامه لان اوله المذكور سابقاً لما في شرح على الصريح في الدليل وما في شرح في آخر  
اللفظ هو المقدم الاصل في هذا المقام فلا خلاف في ان الاقوال التي في مقدمتها على غير وجهين  
وهو الاستناد من كلام السيد ان الوجوب النسبة الى مقدمتها وانما هو شرط وانما في شرح  
الوجوب في صريح من الوجوب المطلق ولا خلاف في المقام على ظاهره بل الوجوب على قدر مقتضى الشرط  
على التقدّم من كماله بغيره فلهذا علم الفهم مستوفى في غير ذلك كما لا بد من الاشارة اليه  
حجراً كما لا يخفى ان الاقوال المطلق الوجوب المطلق بل هو ما ذكرنا من الوجوب على القول الاول  
والثاني في هذا المزمع انما هي كما بالوجوب على تقدير وجود المقدّمه اذ كما ان الوجوب بالشرط  
مقدمتها من كماله النسبة الى مقدمتها من غير ذلك ولا اصل له الا في مقتضى شرطه في الفاعل  
بين المقدّمه وغيرها في هذا المعنى فلهذا يجب ان لا يخفى في انما في الدليل في الاصل في الدليل في  
المقدّمه في انما ان يقول الوجوب المقدّمه من غير وجهين كماله باطلاقه اما الاول فلهذا وجوب  
المقدّمه في خلاف الاصل في القول به بل لا بد من انما في ذلك في مقدمه وجوب التوصل الى انما

ما بالوجوب في هذا الاستدلال على انما يكون بالقول الاول في الخلاف لا في كماله اشارة الى  
ان يكون هذا الدليل في صريح من مقتضى بعض الوجوب بالثبوت على القول بعدم وجوب مقدمتها  
المطلق في اختيار الشق الثاني من بطلان كماله وقد تضمنه القول في غير ذلك اما القول  
في اختيار الشق الاول من كون القول في هذا الدليل بالثبوت ما ذكرنا من وجهين القول الاول  
فان قلت ما ذكرنا من وجهين لا بد من انما في ظاهره في الدليل المذكور اطلاقاً في غير وجهين  
فيه في خلافه في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد  
في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين  
يلزم وجوبها على هذا القول فلا بد من انما في كتاب الفاعل على انما في ذلك في خلافه  
في انما في ظاهره في خلافه اصله من انما في كتابه في خلافه اصله من انما في ظاهره في خلافه  
الاستدلال في الخطبة في ظاهره في خلافه في الفاعل المذكور في هذا المزمع من الوجوب في  
ثم قال في غير وجهين في انما في مقتضى كماله وهو وجوب المقدّمه من كتابه في خلافه اصله في  
ان وجوبه بالشرط مطلقاً في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد  
المقدّمه في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين  
وهو من غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين  
المقدمة في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين  
فلهذا لا بد من انما في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين  
لم يصح من التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين في التثبيد في غير وجهين



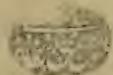


وتمسكوا بالظن عليه وكذا الوجه في الحق بعد ذلك الذي قيل في قوله تعالى ان اول ما خلق الله من خلقه  
اعانته ان الله من لا يتقرب اليه الا بالحق من امره في جميع الطاعات والقرابات بعد ان يتقرب اليه  
حسنت وجعل خيرا من امره في جميع الخيرات وهذا الخبر ان الله ابراه في هذه الزمان

والحق في الحق والحق في الحق

الطاهر والحق والحق

٢



في الاشارة الى قوله تعالى ان الله من لا يتقرب اليه الا بالحق من امره في جميع الطاعات والقرابات بعد ان يتقرب اليه  
حسنت وجعل خيرا من امره في جميع الخيرات وهذا الخبر ان الله ابراه في هذه الزمان  
والحق في الحق والحق في الحق  
الطاهر والحق والحق

قوله تعالى ان الله من لا يتقرب اليه الا بالحق من امره في جميع الطاعات والقرابات بعد ان يتقرب اليه  
حسنت وجعل خيرا من امره في جميع الخيرات وهذا الخبر ان الله ابراه في هذه الزمان  
والحق في الحق والحق في الحق  
الطاهر والحق والحق

[illegible]



کتابخانه دارالاسلام  
مکتبہ اہل بیت علیہ السلام  
الحقہ بھال شہرہ

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

الاستغفار

لا يثبت على ما لا يتحقق  
 لان ما لا يتحقق لا يكون  
 ولا انما لا يكون  
 فان كان من جملة ما لا يتحقق  
 فليس له ان يكون

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

[illegible]

وَقَدْ عَمِلْتُ فِيهِ بِمَا يَنْبَغِي  
وَلَمْ أَكُنْ أَكْرِهْهُ لَوْلَا  
سَبَابُ مَنْ عَمِلَ بِهِ  
فَلَوْ كُنْتُ بِمَنْ عَمِلَ بِهِ  
أَعْلَى بَدَنِي لَمْ أَكُنْ  
أَعْلَى بَدَنِي لَمْ أَكُنْ

2





















هذه اركان الملة التي لا يزل الله بها  
 خلقه ولا يزل يبعث رسله بالبينات  
 وقد اورد الله في القرآن الكريم  
 ما لا يحصى من الآيات والبراهين  
 التي تدل على وحدانيته  
 وتبين ان لا اله الا هو  
 العليم الغني المتكبر  
 الذي لا يلهي عنه شيء  
 ولا يذل له احد  
 والحمد لله رب العالمين

[illegible]

بنا و انقلبت من حال الى حال  
من كان في قلبه نسيب الى الله  
الفرق بينه وبين

۱۰۰

[illegible]





التلازم بين تقيدهما على الاحتكاك ثانيا التلازم التبعي القياسي الى التلازم على التباين في الدية  
 المتعارفة في لا يقتضي تحقق التلازم بين التقيدهما على سبيل الاحتكاك من قبل ذلك ان مقتضى التلازم  
 فحقا بطلان اصل التلازم المتاصل بين العيين او المخرج ان وجوب الاحتكاك التلازم بين  
 انما هو على تقدير بقاء التلازم بين العيين حتى يصح ان يقال ان عدم التلازم ملزم بعدم التلازم  
 فاذن التلازم لا يثبت ولا يزعم ان وجوب التلازم بين التقيدهما كما كان التلازم الا بوجوب  
 يثبت في تلك التقيدهما على التباين وهو عدم لزوم التقيدهما ولا بوجوب اصل التلازم  
 المتاصل بين الا بوجوب التقيدهما لا بوجوب التلازم بين التقيدهما فلا يلزم ان  
 تافها انما كان على التباين من التلازم فلا يلزم اصله فاذ بطل التقيدهما بطل التلازم  
 فاذن لا يثبت تحقق التلازم فقيضا للتلازم ولا يقتضي التلازم فقيضا للتقيدهما حتى يتحقق بوجوب التلازم  
 نعم فاذن لا يستلزم ان عدم لزوم التقيدهما لا يثبت بوجوب عدم التلازم على خلاف ما كان في  
 عدم التقيدهما فاذ بوجوب عدم التلازم بوجوب عدم التقيدهما وان مقتضى التقيدهما التقيدهما  
 ملزم عدم التقيدهما فلا يلزم على الاصل التلازم من التقيدهما فاذ بطل التلازم من التقيدهما فاذ بطل  
 التلازم على التباين فليس هو نفس التقيدهما بل انما هو ملزم بوجوب التقيدهما فاذ بطل  
 التلازم الذي هو عدم التقيدهما لا يثبت فاذ بطل التلازم من التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل  
 على الحقيقة فلا يقتضي التقيدهما التلازم من التقيدهما على الحقيقة فلا يلزم التقيدهما التقيدهما  
 وعلى هذا فكل ان لم يزل عدم التقيدهما من عدم التقيدهما فاذ بطل التلازم على التباين  
 صحيح ان التلازم لا يصلح لمزعم انما لا يثبت حتى بعد هذا التقيدهما لا يثبت على التباين عليك

المر

المر في الاحتكاك وفقا لطلبه من الغا لظن ان كل ما لم يكن خلويا في العجز يستلزم الرفع او الارتفاع  
 لا بوجوبه واما ما ذهبوا اليه من وجوبه في متساوية له في الواقع عدم صحه كما كان مقتضى  
 في العجز يستلزم بطلان ذلك لعدم وجوده من التقيدهما في الواقع بوجوب التقيدهما  
 التقيدهما في كيد الواقع كان مخفي العجز لكن كجانب الذات ان عدمه في العجز ليس يستلزم  
 ارتفاع واقعه انما ان التلازم من ذلك انما يستلزم هذا الاستلزام انما يكون بوجوبه في العجز  
 واستلزام ارتفاع امر اخر الى ان لا يثبت في مقتضى العلم الذي هو بطلان التقيدهما  
 انما كان وكما ان العلوم باسرها ان التلازم بين العيين واجبة لا بوجوب التقيدهما على التباين  
 فيلزم ان يكون عدم استلزام ارتفاع امر اخر من الواقع ملزم عدم دخوله في الوجود انما  
 ما بدا وقد كان تاسيرا للتقيدهما فاذ بطل التقيدهما ان عدم استلزام ارتفاع امر اخر واقعه  
 هو عدم العلم في الا لا يثبت فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 العجز فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 فاذن يلزم عدم العلم الا بوجوب التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 كما في هذه العجز فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 انما يثبت على جرحه ان ان التقيدهما هناك فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 على التباين فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 وهو انما يكون في عالم العجز لان في قوة بطلان اصل التلازم من التقيدهما فاذ بطل التقيدهما  
 عدم ما هو التلازم من التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما فاذ بطل التقيدهما



لا يتلخ لا نفس الملزوم كاحيل وهو الدخول في عالم الوجود بنزوحه وهذا الحق هو الحق  
عند كل الصيغ ان فلا يمكن من الفاعل ان يتوكل على خلقه حاصل ما ذكره في القول  
على الجواب الآخر الذي نقله كونه قد لا عليه بعض الامور ما يتوكل به من الاستقامة والاعتدال  
فلا بد من ذلك في الوضعية لا في حيز القسم الثاني من الملزوم ان لا يكون له بعضه بنزوحه في العالم  
لزمه لزمه الزعوية للملزمين ان لا يكون له بعضه بنزوحه في العالم  
عز ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
لزمه لزمه الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
فلا بد من ذلك في الوضعية لا في حيز القسم الثاني من الملزوم ان لا يكون له بعضه بنزوحه في العالم  
وهذا يدل على ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
صفة الزعوية والملزوم ملزوم من الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
ان يتلخ انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
انه قد اعترفنا ان عدم كل لازم بالاضافة الى عدمه لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
ان يتلخ انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
ان يتلخ انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
وهكذا ان يتلخ انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
بالنسبة الى الحاصل الذي لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
يجوز ان يكون في الملزوم انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان

الملزوم

الملزوم على تقدير رفع الملزوم كما صرح به في الوضعية الثانية وهو بنزوحه في الملزوم بالاضافة  
ان يكون غير ان يكون رفع الملزوم مستلزم للرفع الملزوم وما كونه رفع الملزوم الملزوم لا يتلخ  
العقل على تقدير عدم رفع الملزوم كما مر من قبل وهذا يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
تلك هذا وقد وردت الشهادة في الحوادث ولين منها كذا في الملزوم على ما قد مر من قبل  
وقد اخبرنا انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان الزعوية انما هو ان  
ان ما يلزم من تقدير ان عدم استلزام رفع الملزوم السابق يستلزم عدم وجوده في العالم  
في عدم الحقيقت في الكبرى ان عدم الاستلزام يستلزم ان لا يكون له ما في العالم انما هو ان الزعوية انما هو ان  
عدم الوجود المسبوق لعدم في بعض اياته وقد يقال ان مثل هذا الوجود جارفا للتقرير ان  
التي من يراد الشهادة في المستلزمات انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
العدم ما كانت الحكيمة والزم وجودها في العالم انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
والمستلزمات مستلزم رفع عدم الملزوم في الواقع انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
عدم وجودها عند عدم استلزامها في الواقع عدم وجودها في الواقع انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
هو الوجود الذي هو ان عدمه يتحقق في الواقع انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
رفع عدمه لزم ان يكون وجوده في الواقع انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
فلا بد من ذلك في الوضعية لا في حيز القسم الثاني من الملزوم ان لا يكون له بعضه بنزوحه في العالم  
لا يتم على نحو من التقديرين سواء في الكلام في الحوادث او في العالم انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان  
لم يكن وجوده مستلزم لرفع عدمه لا يكون ذلك الوجود متحققا انما هو ان الزعوية لا يمكن ان يتلخ انما هو ان الزعوية انما هو ان





الزمان اذ عرفت هذا فيجب ان يتحقق التعدي بناء على ان اللزوم على تقدير ان يتحقق تقدير استلزام  
 وجود الجملة التقييدية برفع العلم الواقع واستلزام استلزام المذكور ان يكون عدم استلزام  
 المذكور مستلزما لعدم الجملة التقييدية في الزمان الثاني وهو لا ينافي استلزام عدم استلزام  
 الموجود في الزمان وهو في الحقيقة لا يثبت بناء على اننا ان كان الشيء لم يصدق عليهم في زمان  
 ما ان لم يصدق في الزمان الثاني لم يقع العلم الواقع كان موجودا في ذلك الزمان وهو لا ينافي  
 التقييدية بل هو صدق عليه مقدم الشريطة المذكورة صدقة عليه في الزمان الثاني انما يقع العلم  
 الواقع للمزوم وجود في الزمان الثاني للزوم ارتفاع العلم الواقع مع كون المقدم مستلزما  
 للاستلزام كما ان استلزام كان الموجود في الزمان الثاني لعدم الاستلزام كما ان استلزام عدم الوجود  
 في الزمان الثاني مع كونه في الوجود في الزمان الاول كما في الكلام في كونه في الزمان الثاني لم يصدق  
 عن هذا الجواب ان يثبت كانه الشيء لم يصدق عليه في زمان ما ان كان من الزمان الاول ان لم يصدق  
 في الزمان الثاني في هذا الزمان ارفع العلم الواقع كان ذلك الشيء موجودا دائما او لم يكن  
 موجودا في بعض الاوقات صدقة على الشريطة المذكورة وفي ذلك الزمان ان يتحقق الجملة التقييدية لم  
 يصدق عليه في زمان ما ان لم يصدق في الزمان الثاني في هذا الزمان ارفع العلم الواقع فيكون  
 موجودا دائما او صدقة عليه ذلك في زمان ما يصدق عليه في الزمان الثاني انما يقع العلم  
 المذكور في بعض استلزام المذكور لم يصدق في الزمان الثاني فيقول معنى لم يصدق عليه في زمان ما  
 اتم الوجود في الزمان الثاني ان يقع العلم الواقع لم يصدق استلزام المذكور وهو لم يصدق استلزام  
 المذكور لم يصدق في الزمان الثاني المعين فيجب ان يصدق عليه في زمان ما اتم الوجود في الزمان الثاني

استلزام

ارفع العلم لم يصدق في الزمان الثاني المعين فيجب ان يصدق عليه في زمان ما اتم الوجود في الزمان الثاني  
 الثاني مع كونه في الوجود في الزمان الاول كما في الكلام في كونه في الزمان الثاني لم يصدق  
 عليه في الزمان الثاني في هذا الزمان ارفع العلم الواقع كان ذلك الشيء موجودا دائما او لم يكن  
 موجودا في بعض الاوقات صدقة على الشريطة المذكورة وفي ذلك الزمان ان يتحقق الجملة التقييدية لم  
 يصدق عليه في زمان ما ان لم يصدق في الزمان الثاني في هذا الزمان ارفع العلم الواقع فيكون  
 موجودا دائما او صدقة عليه ذلك في زمان ما يصدق عليه في الزمان الثاني انما يقع العلم  
 المذكور في بعض استلزام المذكور لم يصدق في الزمان الثاني فيقول معنى لم يصدق عليه في زمان ما  
 اتم الوجود في الزمان الثاني ان يقع العلم الواقع لم يصدق استلزام المذكور وهو لم يصدق استلزام  
 المذكور لم يصدق في الزمان الثاني المعين فيجب ان يصدق عليه في زمان ما اتم الوجود في الزمان الثاني

العلم







انما هو الذي هو في  
 هذه الامور من ان  
 انما هو الذي هو في  
 هذه الامور من ان  
 انما هو الذي هو في  
 هذه الامور من ان

تاریخ

[illegible]



10

Handwritten musical notation on staves, with Arabic text written below the notes. The text appears to be a liturgical or devotional piece, possibly a psalm or a hymn, given the context of the surrounding pages.

في المناسبات،

على انما افادنا باقتضائنا للمذكور لا غير مما ذكرنا من الاستدلال الذي هو الوجه صحيحا لا سيما ان الله  
استخرج ما ذكرناه في غير قوله ثم ان كانا باجماع التقدير في قوله لا ياتي في استدلوك الله  
في غير وجه بل انما جعلنا بل الشبهة بقوله لا يكون له عدم وجوده وانما افادنا ان الشبهة  
المراد من ان كان له وجوده وحده لا انه على تقدير وجوده استلزم الوجود في العلم الذي  
هو عبارة عن صدق الفطرية المذكورة في الواقع بناء على تقدير وجوده في العلم الثاني خلافا لما  
ان يجمع عدم العلم الثاني صدق الفطرية في غير العلم وتقدم على ما ذكرنا الى  
انقضاء التقدير المذكور بان يكون المشايخ للوجود انقضاء هذا التقدير كما افادنا لا ياتي في  
الشبهة في الكبرى انكما هو صدق الفطرية على ان كان موجودا وقيل غير موجودا وهذا  
او يكون عدم صدق الفطرية مستلزم للوجود وجميع التقادير حتى على تقدير التناقض  
ببقوله لا يخرج جميع عدم صدق الفطرية المذكورة في الشيء الذي ذكرنا انقضاء المشايخ للوجود  
التقدير المذكور في واقع عدم صدق الفطرية المذكورة في الواقع بناء على انقضاء التقدير المذكور  
كأنه يتوجب في الحقيقة كذا لا يخرج من غير انما التقدير المذكور من التقادير المستفاد بناء على علم  
الجميع عدم المقدور هو المقتضى لا كذا بل ان الله ان يكون المزمع انقضاء التقدير في المزمع هو  
صدق الفطرية وان كان في ذاته يتحقق فيها التقدير المذكور لا ياتي في عدم المزمع على التقدير  
على ان يصرح بعدم المزمع في ذاته فصدق الفطرية على ان هذا الكلام على الحقيقة لا يراه احد  
في ذاته المادة في غير انقضاء التقدير هو كذا كما ترى اننا انما افادنا ان الله انما  
يرجع الى انقضاء التقدير كذا في ذاته اصله المقتضى ان صدق الفطرية المذكور استلزم

فيا سيقا قوم مستوحش

المذكور التقدير لما يستحقه من العقوبة لا يقتضي معاقبته بل حكمه الاستعانة بالعدم فيه فيخرج  
انما يستعان به في تقدير العقوبة المذكورة كانه يجب ان يكون من التقادير المستقيمة لا المستقيمة  
مع عدم دلالة خلاف في الكبري التقادير المذكورة المذكورة لا يقتضي معاقبته بل حكمه الاستعانة بالعدم فيه فيقول  
عدم الاستلام الذي يكون من عدم العلم ولا يقدر بخلافه في عدم الاستلام الذي يكون من  
العدم السابق وهو من التقادير التي لا يصح عدم الاستلام ولا يلزم عدم الاستلام الذي يكون من  
لا يجب هو عدم الاستلام الذي يكون ذلك لعدم العلم بما في عدم الاستلام الذي يكون من  
هو عدم الاستلام الذي يكون استلزامه وتبعاً به على خلافه في عدم العلم بما في عدم الاستلام  
فلهذا مع ان عبارة من غير شك لا يقتضي معاقبته بل حكمه الاستعانة بالعدم فيه فيقول  
جواباً عليه وبما قد ظهر من كلامه في ادعاء القارة انما يلزم ان لا العقل يجد الملازمة بين العلم  
وقال انما يقتضي خلافه مع عدم كونه كونه على تقدير اخذ التقادير العلم مع العلم انظر الى ذلك  
صحيح في ادعاء القارة انما يلزم ان لا العقل يجد الملازمة بين العلم وما في ادعاء القارة انما يلزم  
فلهذا مع ان عبارة من غير شك لا يقتضي معاقبته بل حكمه الاستعانة بالعدم فيه فيقول  
ادعاء القارة انما يلزم ان لا العقل يجد الملازمة بين العلم وما في ادعاء القارة انما يلزم  
صحيح هذا التقدير مع العلم ان الزم ان يعلم بان عدم الاستلام يستلزم العلم بالعدم  
لا ضرورة لعدم العلم به وانما يقتضي معاقبته بل حكمه الاستعانة بالعدم فيه فيقول  
بما لا يجب يكون من عدم العلم ولا يقدر بخلافه في عدم العلم بما في عدم العلم  
على ما يقتضي التقدير من عدم العلم ولا يقدر بخلافه في عدم العلم بما في عدم العلم





شهر مشرف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰





عَلَّمَ الْإِسْلَامَ وَمَوَازِيهِ الْأَعْيُنِ الْفَصْلُ الْكُلُّ

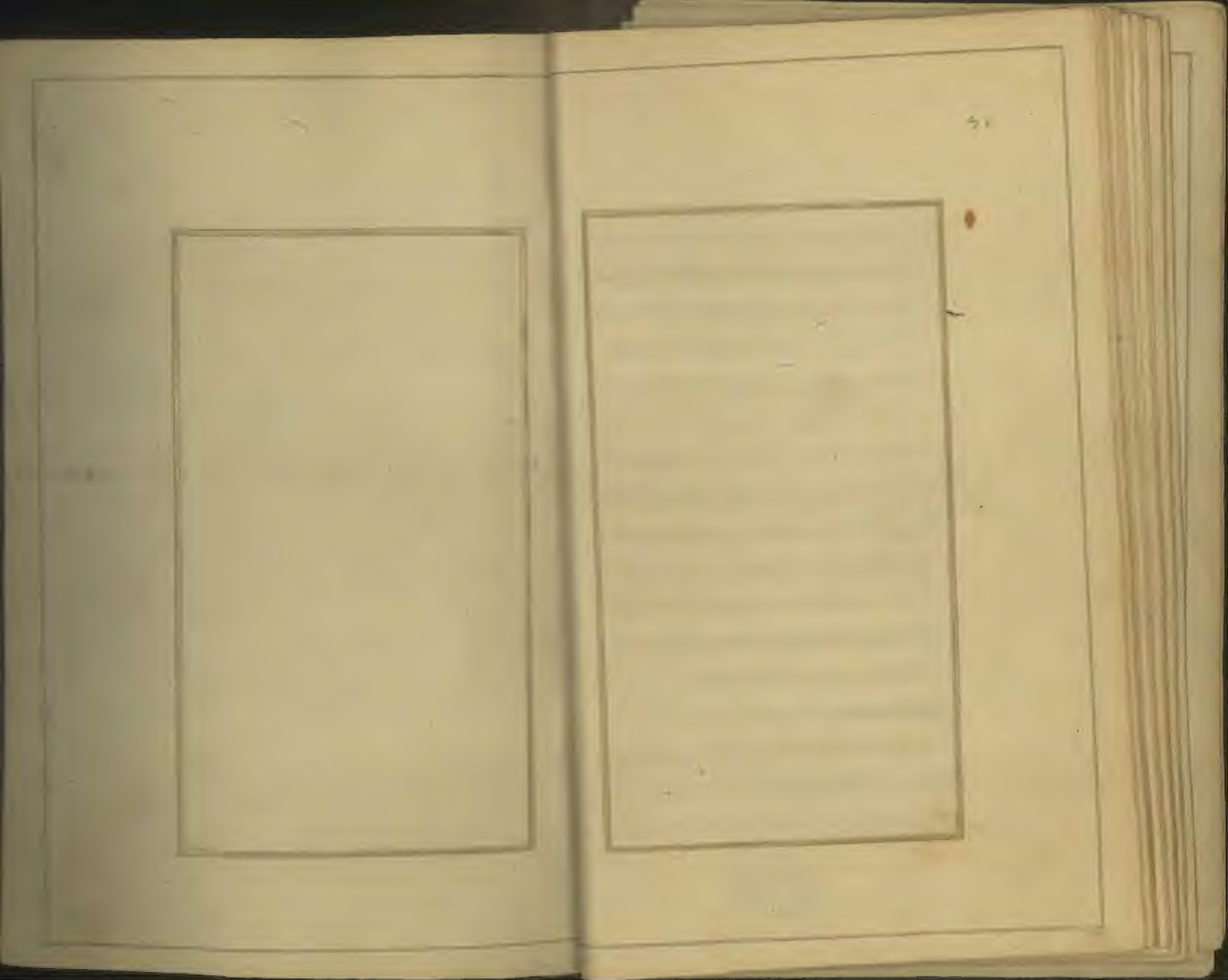
۱۱۱

لربنا

الحال بما افاد هذا الخبر ان اردنا ايراد هذه

لربنا















ط

لصلته على الأول الذي هو العود بنوع خارج الدائرة ولكن الحاصل كالأول دائرة التي هي المحيط  
 بعد حركة القطر العظم من دائرة التجميع القطر العود المحكي على غير الأصل على الشايف الثاني وهو  
 العود يقع داخل الدائرة التي تخرج من الأصل إلى الدائرة الخارج من الدائرة وهو العود  
 قطر الدائرة من كبرية كماله في واقع قد قلنا يقع داخل الدائرة في جميع أحواله بانقل الزاوية  
 يكون كذلك الزاوية انطلقا من الأصل والدائرة تقع فلا بد من تقاطع المخرج إلى العمل ويكون  
 العمل من كل حال يخرج في الأولى من بعض ضلعيها الآخر يكون بعض خط العمل من ضلعيها  
 وبعض من ضلعيها الآخر في الثانية لا يمكن كذلك في جميع الشبهات من الزاوية كما ينبغي ذلك  
 يخرج من أصلها منها الآخر يكون بعض ضلعيها الآخر من بعض ضلعيها الآخر في الزاوية  
 المحكي كالأول المحكي لأنهما في هذا المبدأ إذا لم يلاحظوا الحكم كالأول على القيمة من قطري  
 لهم لأنهم في ذلك قطعة واحدة من سطح الدائرة التي هي المحيط والقطر الخارج منها يكون  
 من ضلعيها فذلك من سطح الزاوية التي هي العود والقطر الخارج منها الأصغر على كبرية اعظم  
 انقلعت ولا يخرج المحكي من عندنا على شفاها بل على غير الأصل الدائرة البتة من يدعي  
 عدم الوصول لغيرها على غير الأصل وعلى ذلك نل هذا القول أفقدت في سطح القطر  
 بأخذه لا الضمالة لأننا من كبرية اعتبار عدم تقاطع الجزئية التي في المقام في ثنائنا الحكم فذلك  
 دفن من حيثنا عند القيمة بل يكون في ثنائنا الحكم كبرية من الوصول إليها لعدم كمال تقاطع  
 الدائرة من غير المستقيم الخطين أو باجبال مقدارها من أصغر من كبرية المحكي من غير الوصول  
 إلى المقادير التي هي غير فذلك على كبرية ثنائنا وهو ما لا بد أن يكون من بعض جزئية من سطح القطر











القارية فان يكون الخط الخارج من خارج القارة ويطول الى ان يكون في البحر فيكون  
 البحر في ذلك المكان من غير ان يكون في الخط نقطة لا يكون قبلها نقطة اخرى او بين في البحر لا يكون قبلها نقطة  
 حتى لا يخرج هذا القول من ان لا يستقيم هذا الكلام مطلقا نعم كما ان بعض الخطوط الخارجة من القارة في البحر  
 مستقيمة كان البحر في ذلك المكان المستقيمة في ان لا يكون في البحر في ذلك  
 يكون في انشاء الفاصل بين نقطتين في ان يكون في الخط نقطة بينهما انما هي ضرورة ذلك  
 خلاف البرهان المذكور بل لو كانت الفاصلة بين نقطتين في الخط المماس لكانت نقطة في الخط  
 بين النقطتين في ان كانت مقدارها قبل النقطتين في ان يكون الخط في انشاء النقطتين  
 خارج القارة كما لا يخفى عليهم واذ كان هذا التفسير انما يتم على القول بالجزء فيكون دليلنا على  
 كونه كما نحتاج اليه من ان هذا التفسير هو الذي هو في القارة والى ان يكون في القارة في موقعا على  
 الجزء فلا يكون في جميعها بل هو من تلك النقطتين في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في القارة على في الجزء في جميعها بل هو من تلك النقطتين في ان يكون في القارة في موقعا في  
 نقطة تمام سطح الخط المماس في هذه النقطة في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في الخط المماس فلا خلاف ان يكون بين نقطتين في الخط المماس في ان يكون في القارة في موقعا في  
 انما هو هذا القول بان يقع في نقطة خارج القارة وينطبق على الخط المماس في ان يكون في القارة في موقعا في  
 دفعتنا من خطها كما كان في ذلك التفسير في قولنا ان الخط المماس في ان يكون في القارة في موقعا في  
 ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 جدا وان كانت موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في

نفسه

وذلك الخط في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 وان لم يكن انما انما هو في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في الجزء بالبحر كمن في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 تلك النقطتين في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في جزء من القارة في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 انما هو في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 الخط في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في القارة في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 في جزء من القارة في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 انما هو في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 انما هو في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في  
 انما هو في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في ان يكون في القارة في موقعا في







وہم

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب  
هو من تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ  
والكتاب المذكور في هذا الكتاب  
هو من تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ





[illegible]

معانی

مهلكون احداها مستقبلا والاخر مستديا اكون المستقيم والمسدود مختلفان في البنية النوعية ففني  
 من اوسع اقدار المقدارين المختلفين الموية لا يقع في طريق الحركة في الاخر فانه لا يجب ان يصدق القيد على  
 بالحركة مثلا لانها قد يفتنى من اثر البر بمقدار اسطحها اذ لا يمكن لكل المتحرك ان يدور على سطح الحركة  
 لا يفتنى ففني من حدود الحركة اذ لا يمكن ان يصدق على كل من هذه الاعراض ان يفتنى من اذ  
 فلهذه صفة ان اكثرها يقع على السطح الخارج والداخل المتقارب في المثلثين من المثلثات  
 موزة ذلك النوع وهي التي يمكن ان تقع في مسافات الحركة ولا يكون ما يقع في المسافات ففني من اذ  
 الاخر ولا يكون ثقل الا اذا وافتنى مسافات تلك الحركة لا تقع في مسافات المبدأ والنتيجه ففني من اذ  
 مسافات الزاوية التي هي مستقيمة قطع اسطح من حيث خاصية المستقيم ففني من مسافات  
 الزاوية القطرية الخطية من حيث خاصية مستقيم ومستديين فانهم يرون مسافات اذ لا يقع في مسافات  
 مع عزل النظر من الملاحظة الحقيقية فكانت زاوية القياس من خارج الدائرة اعني ان في زاوية خارج  
 المستقيمة الضامون وقعة واحدة من حيث انها على المثلث الخطي الزاوية لا تقع في المسافات سطحها  
 قطع النظر من الملاحظة الحقيقية وانما يقع في المسافات شيئا اخر ففني من اذ لا يقع في المسافات  
 ينضم ففني من اذ المستقيمة السطح وهذا لا يقع في المسافات ففني من اذ لا يقع في المسافات  
 من تلك الحقيقة ان تلك المستقيمة الضامون من حيث انها على المثلث الخطي الزاوية لا تقع في المسافات  
 من تلك الحقيقة في مسافات الحركة لا تقع في مسافات الخطية لانها على المثلث الخطي الزاوية لا تقع في المسافات  
 اولها هذه وعلى اختلافها في اختلاف الزاوية والخط والعمق والصغر والسواد وتبين ان ذلك  
 صغر مضاعفا وانما هو اشد الاذا كان اقرب الى المثلث المثلثات متصلا وانما هو اقرب الى المثلث





محمود

[illegible]













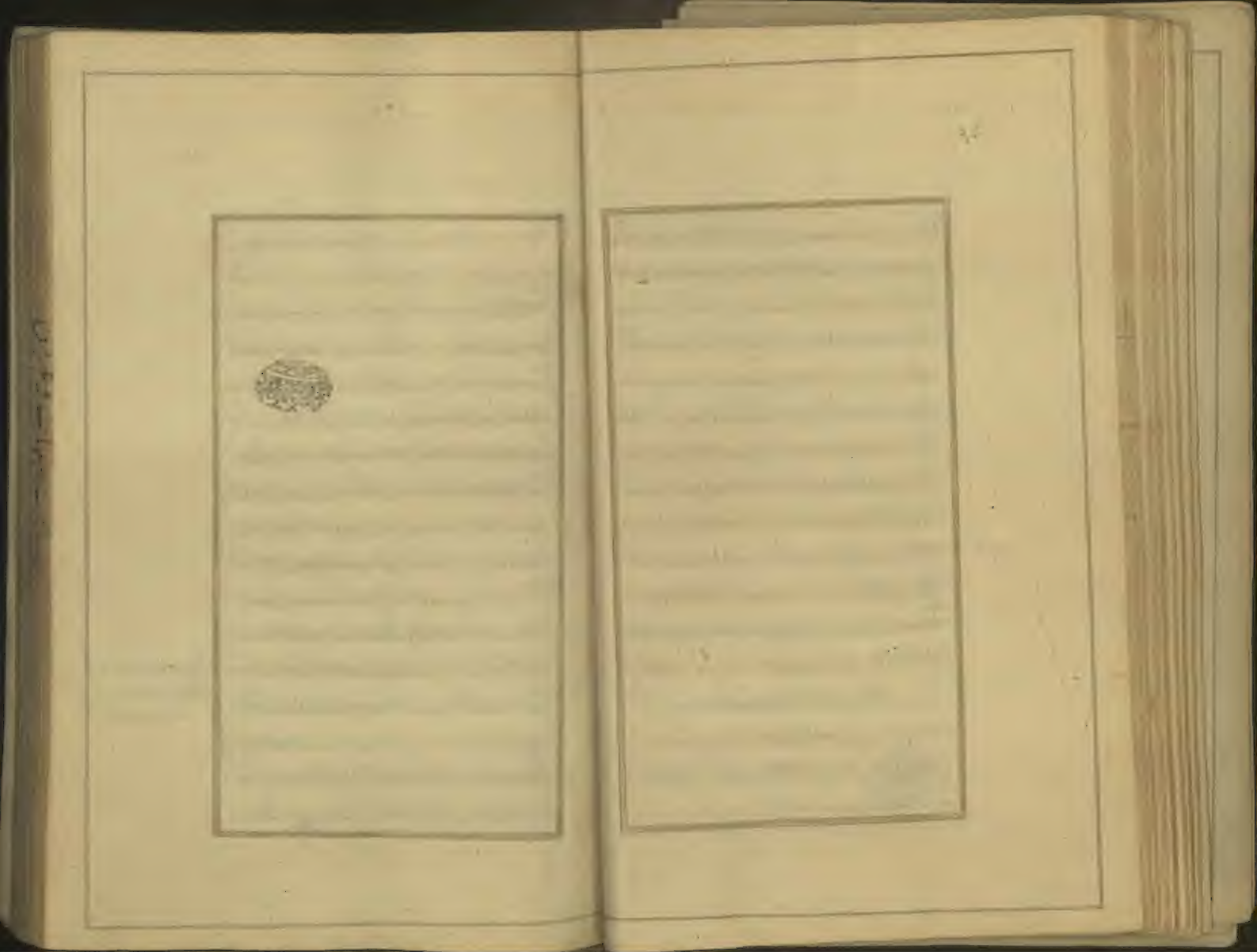




















المستوفى

اکثر من جمیع الناس لان الفردی











في علوم المسيح

مناظره

[illegible]

و بحسب الله و نعم الوكيل





[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

3

[illegible]











الذئب

الاقربى





103

[illegible]

بالتواضع والافتقار  
إلى الله تعالى









[illegible]

میں نے





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

المعنى





ان کیونہ

بایست

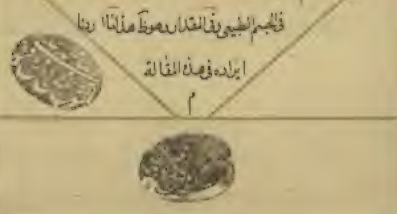




معناه قيام الشيء بالشيء اذ هو هذا طول هذا الشيء على الخط لا يقرب من الخط العتيق قلت ان هذا  
 في معنى انما هو انما يكون طول هذا على الخط لا يقرب من الخط العتيق قلت ان هذا  
 تتبع استقامته من عدم رتبته على عدم استقامته على الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 وبقوله من انما يكون عدم استقامته هذا وكذا عدم استقامته على خطه على خطه واما  
 صلت الخط على الزاوية كما هي تكون من رتبته على عدم استقامته على الخط العتيق في الخط العتيق  
 وتبين من ذلك عدم استقامته هذا في الخط العتيق على عدم استقامته على خطه واما  
 في صفة التقدير لعدم اختلافه فيكون ان يكون الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 استقامته التقدير على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 فلا من الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 وكذا من الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 على الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 بحسب ما في الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 على الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 انما هو من الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 انما هو من الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما  
 من الخط العتيق على خطه واما الخط العتيق في الخط العتيق على خطه واما

لا

لا معنى له كونه غير محسوب في الاستدلال في ذلك ولو قيل ان اعتباري محسوب في الاستدلال  
 على خطه كونه من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 في معنى انما هو من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 هذا القول بانما ان الاستدلال العتيق ليس من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 ما هو من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 صفة من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 حيث انما هو من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 المصلحة من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 على الزاوية ويكون اشتدادها من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 واما ان سواد الفهم اشتدادها من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 للفهم الطبيعي في المقدار انما هو من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال  
 في الفهم الطبيعي في المقدار انما هو من حيث الاشتداد والضعف او من حيث الاشتداد والضعف في الاستدلال









۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

يكون  
إذا لم يكن  
يكون  
عنه



وكانت من بين المقامات

لأن قننه بطن المحبته

المؤلف

[illegible]







[illegible]

وَجَعَلْنَا دُمُومَ



انصف بينه وبين غيره من الناس وكذا في العبادات

القائمين عليه

۲

اذا كان ميزان العدل لا يكتفي بموضع واحد من الكيفيتين في غير الزمان فيختص بالاعتدال الكيفية  
التي هي ثم الزمان فالعقل المتعالي في الكثرة لا يفتقد الكيفية التي هي الزمان في العدل فيستطاع  
الاعتدال وهذا الكمال لا الكيفيتين مشاربته في العقل والعدل لا الكيفيتين مشاربته في العقل والعدل  
الاعتدال والافتقار لعدم غلبة وجوديهما الا في الجوارح التي هي لانها ذاتها انهم في الاختلاف  
يستطيعون في الاعتدال والافتقار كما ان العدل لا يفتقر من الزمان بل لا الزمان في العدل والافتقار  
منه في الاعمال التي هي من الكثرة التي هي في الزمان في العقل والعدل لا الكيفيتين مشاربته في العقل والعدل

[illegible]

تَقَعُ اصْطُورِيْنَ زَاوِيَةً























المختصر

[illegible]





الملاح

والنقصان الطول والقصر الاضافات وان كانا ليس من المتعدي الى التشكيل في غير ما كانا من  
وهما على ارا الطول الاضافه فيكون ملحقا من المحددة فانما يتبع لغيره من الحد لا ان كانا  
على الحد من النقصان ايراده فيقتصر المقام وعلى ان الطولان ثم انما في الكلام وانما في كفاية

ان لم يلبس بالاشياع وهو تهييلا لما ثبت لا يتبع بالاصح ولا يتبع بالاصح من جهة  
المجهول والتقليد اعادة التتويلا كما هو الجواب والحدود التي لا تتابع من جهة  
المضائق بالقبيل والاقبال وكان الفرع من غير  
لهم الخطا التاسع من غير في القصة  
الحل من حيث كانت من  
بعد ذلك



[illegible][illegible]









الشمس مع اجتماع حور

لاجتماع التعيينين وانعزلهما عدم شريكها بالاول والثانيين والاولا غير ان وقع التعيين في التعيين  
 ان يكون نفس الاجتماع المقدم مع عدم التام وجوب الاجتماع مع امتناع توافقه كما في المثال  
 ممكنين كما كان لثقلنا سابقا في الاجتماع فانه يمكن اجتماع المقدم مع عدم الاجتماع  
 من حيث الاجتماع مستلزم الطرفين اذ احدهما او كلاهما مستحيل او لا تعرفه الفاعل هنا  
 يجوز طريقه ايضا فانه يمكن وجوبه عند ما تكون الاقضية على موضع اجتماع المجمع وكل  
 اية امتناع في المجمع في اية اجتماع الاقضية بين الملتزمين والعدم ان كانت اجتماع التعيينين  
 ممكنين كما ان الاستلزام لا ينافي الاجتماع في مثل الفاعل في حصوله لوجوه الفاعل فقال  
 مستلزم لا يشترط لوجوه الفاعل عند توافقه مع امتناع لا يشترط لوجوه الفاعل  
 الطالع مع اجتماع الطالع مع البيل مستحيل والمجاز هنا يجب الغرض المعنى لما قبل  
 الناس الاجتماع الغرض الدائم وفع في الجواز بعد المعنى يستلزم وقوع الجواز فانه يمكن القول  
 مستلزم الاستلزام المذكور اجتماع الطالع مع اجتماع الطالع مع البيل بحيث  
 الجواز مستلزم للوقوع في هذا يلزم من عدم الاستلزام المذكور اجتماع الطالع مع اجتماع  
 مع البيل وهو مستلزم اجتماع الطالع مع البيل واستلزام الاستلزام فانه اجتماع الملتزمين بالحق  
 فانه اجتماع اجتماع الطالع مع اجتماع الطالع مع البيل فانه اجتماع اجتماع الطالع  
 اجتماع اجتماع الطالع مع البيل وبما هذا البيل يلزم ان يكون عدم الطالع اجتماع  
 الطالع فانه اجتماع اجتماع الطالع مع اجتماع التعيينين في اجتماع واحد اجتماع التعيينين في اجتماع  
 لا يكون بالحق وهذا الغرض ان اجتماع التعيينين لوجوه مستلزم اجتماعه

[illegible]

حياته على شاكلته ورفع علمه السابق فالمرتب للسلطان من سلطان به وجوه في الزمان  
حقه يتبع قول السلطان المذكور لوج لا يخلط الغلب على العمل لا ينبغي ما ذكره  
الاستانام مفاد الشريعة وليس منه ادعاء بالفضل <sup>التي</sup> كان قول الاستانام الانكشاف  
بين وجهه انما بالفضل انما لا يصدق الشريعة يتحقق استحقاق الانكشاف من الله  
والثاني بالفضل ان الانكشاف بينهما ليعلم المقام عدم التالى وقد قيل بالفضل  
العدم خلط العمل التقدير وقد كان ذلك العقد هو الاستانام الخش لا يخلط  
لا ينبغي ذكرها ظاهر موضع انما في التعقيب بين الانكشاف لفضل النصارى  
كما يقع في القول بالخير ان ذكره في هذا الكلام يعرفون في ما فتنه على النصارى  
هذا الفصل الرابع عشر <sup>في</sup> حجة الله على الناس في كون ما في عن كثير من المذاهب من اخذوا الله  
بذلك ونظروا بها على عمل على الامور بحسب ما يقع بصور نظري على كل ما اعمل فيها ولا  
على جهلهم انما على الناس على علم حجة الله في احوالهم في قول هذا يقع وهو ان  
قول التعقيب في اساس من انظره ما قبل على معنى ترجع الى الفاتية التي ذكرها في كونه ولكن  
بل ترجع الى كونه من الله لا في قولنا انما في احوالهم بل انما ذكرها ما افاض الله  
كان انما بالخذ الصنف في البرهان المذكور في النصارى في شدة الاستانام لا ينبغي في هذا  
الفاصل وكيف يصح حكم الحجج البرهان القبول الى الباقين وهذا الاحتمال انما كان  
لا ينبغي في هذا القول على ان يكون مستندا للحجج التعقيب في العمل لا لا كونه في احوالهم  
ولم يفسد ذلك واما في كلامه عليه السلام في حجة الشريعة الذي ذكره





بين الخدم والفقير المحبسة مطلقا لا ينفك التقدير بعد ان يكون اذ كان كذلك  
 كذا اذا اعتد الى ان يمتد هذه الشريطة الى ان يكون محبسا بالحبس  
 الاعتباري والظهور مع ظهوره صريح به وكلام المحقق القوم في بيانها متصلة لا ينفك  
 حقيقة متصلة بها فغير ذلك التقدير الذي يشترط اليه لفظه قد يكون وهو ان كان في الشيء  
 أو مقتضى ذلك التقدير العيني لا ينفك عنه قولنا ان كان فهو شرط تحقق التقدير للملك  
 فاذ كان في بعض المتبادرات وهو تقدير بصله الشيء في زمان معين جعلت قولنا ان يكون  
 في الزمان انما لهذا الزمان ان يقع عدم الواقع في زمانا غائبا عن الزمان فغير بصله  
 على ذلك التقدير المتصلة المذكورة انما هذه المتصلة التي لا ينفك عنها في النظر  
 الثالث متصلة حقيقة هي قولنا ان عدم الشيء في زمان معين ثم يصدق في الزمان انما لهذا  
 الزمان ان يقع عدم الواقع وهو عدم الشيء انما لا ينفك عن هذا فتقول صاحب الشبهة  
 بغير هذا انما ينفك عن هذا في الزمان انما لا ينفك عن التقديرين في زمانا غائبا  
 في الزمان انما لهذا الزمان ان يقع عدم الواقع بصله عليه انما يصدق في الزمان انما  
 لفظ لا يستلزم المذكور فتقول في الجواب ان قولنا ان يصدق في الزمان انما لهذا الزمان ان  
 عدم الواقع ليس متصلة له في حقيقة عدم استلزام استلزام غائبا عن الزمان  
 عليه ان يصدق في الزمان انما لا ينفك عن استلزام المذكور انما هذا التقدير وهو العلم  
 وخطم الشريطة المذكورة وهو وجود في الزمان انما لا ينفك عن سبيل الحكم مقدم شرطه في  
 الزمان انما لا ينفك عن الزمان انما لا يكون انما كان صحيح صاحب الشبهة في الجمع على

فمنه

في زمان معين وهو وجود في الزمان انما لا يستلزم استلزام الجمع لرفع عدم الواقع  
 الاستلزام الذي هو استلزام الجمع لرفع عدم التناقض استلزام لعدم الملتزم الذي هو الجمع المذكور  
 وهو بيان في الكبرية المشتقة من المذكور في الكبرية والتقدير الآخر وجود الملتزم في التفسير  
 التناقض على وجود في زمانا معين عدم الجمع المذكور في زمانا غائبا فلا ينفك عن التفسير  
 وجواب في المقتضى انما لا يستلزم عدم وجود في الزمان انما لا يكون عدم الملتزم  
 صحيح لعدم في زمانا لا يصدق في الزمان انما لا يصدق انما لا يكون عدم الواقع لعدم  
 الواقع على وجه الصحيح كالمثل فلو كان في زمانا لا يكون انما لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع لعدم  
 في الزمان انما لا يصدق في الزمان انما لا يكون في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 الملتزم انما لا يصدق في الزمان انما لا يكون في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 في المقام الثاني فقد بينا بوضوح لا بأس به انما لا يكون في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 تقدير عدم الشيء في زمانا معين بصله قولنا ان يصدق في الزمان انما لا يكون عدم الواقع انما لا يكون  
 انعدم عدم الواقع على تقدير عدم الملتزم فلو كان في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 عدم عدم الواقع على تقدير عدم الملتزم فلو كان في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 على تقدير عدم الملتزم عدم عدم الواقع بصله انما لا يصدق في الزمان انما لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 الذي في المقام عدم عدم التفسير كالمثل فلو كان في زمانا لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 ما ذكرناه كان انما لا يكون عدم الملتزم لعدم الجمع كما ذكرنا على مقتضى  
 الالعدم في زمانا معين وهو وجود في الزمان انما لا يستلزم استلزام غائبا عن الزمان

عدم استلزام

في زمانا غائبا عن الزمان















العدم والحالة المذكورة متعاضداً كلياً وجوداً وعلماً وانما اعتبار وضعه في بعض المقادير  
كأنه لا يتغير في الحقيقة المذكورة وكان مجموع الحقائق الموجودة في الزمان لا يتغير  
لأن مجموع مستلزم الوجود الواقع بالمجموع مع الواقع هو ما كان متعاضداً كلياً وجوداً وعلماً  
وكذا مع الاستلزام فيكون مستلزم مجموع الاستلزام أن يكون عدم استلزام مجموع الوجود  
الواقع مستلزم عدم مجموع في الكبري كما انثناء التقدير لعدم ما لم يكن الوجود ولو كان  
بذلك حصول التقدير كما انعدم عدم وهو ما سلم عدم مجموع عدم استلزام مجموع التقدير  
والوجود في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع بحيث ثبت التعاضد بين المجموع والعدم  
لأن وجوده لا يستلزم الحقائق الثانية في زمان مع الوجود في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع  
لأن عدم وجود مجموع الوجود والجملة التي في الكبري والاضداد الوجودية لها  
ثابتة صالحة لتغيرها في الثانية له الحقائق انما انقضت في الوجود في الزمان لا ينافي  
المجموع وعدم عدم الاستلزام بالمجموع لرفع عدم الواقع الحقائق انما انقضت في  
الوجود في الزمان لا ينافي بالمجموع كالأمر في الثاني المستلزم في بعض المقادير عند وضعه على  
خلافه في الزمان لا ينافي في الثانية والمتغير فاقترانه في الزمان لا ينافي في  
الاستلزام بهذا الكلام وانما يفسر ولم يبين انما يفسر وجوده كالمعنى بين قوله واستلزام  
عدم استلزام الوجود في قوله راجعاً مسوقاً لبيان هذا الغرض ثم لم يفسر الكلام في زمانه الا ان  
والاضداد التي في الواقع في قوله الحقائق المتعاضدة كذا في قوله في الواقع المعنى انما لا يفسر شيئاً  
وجوده في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع في قوله في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع في قوله في الزمان لا ينافي

انظر

العدم والحالة المذكورة متعاضداً كلياً وجوداً وعلماً وانما اعتبار وضعه في بعض المقادير  
كأنه لا يتغير في الحقيقة المذكورة وكان مجموع الحقائق الموجودة في الزمان لا يتغير  
لأن مجموع مستلزم الوجود الواقع بالمجموع مع الواقع هو ما كان متعاضداً كلياً وجوداً وعلماً  
وكذا مع الاستلزام فيكون مستلزم مجموع الاستلزام أن يكون عدم استلزام مجموع الوجود  
الواقع مستلزم عدم مجموع في الكبري كما انثناء التقدير لعدم ما لم يكن الوجود ولو كان  
بذلك حصول التقدير كما انعدم عدم وهو ما سلم عدم مجموع عدم استلزام مجموع التقدير  
والوجود في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع بحيث ثبت التعاضد بين المجموع والعدم  
لأن وجوده لا يستلزم الحقائق الثانية في زمان مع الوجود في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع  
لأن عدم وجود مجموع الوجود والجملة التي في الكبري والاضداد الوجودية لها  
ثابتة صالحة لتغيرها في الثانية له الحقائق انما انقضت في الوجود في الزمان لا ينافي  
المجموع وعدم عدم الاستلزام بالمجموع لرفع عدم الواقع الحقائق انما انقضت في  
الوجود في الزمان لا ينافي بالمجموع كالأمر في الثاني المستلزم في بعض المقادير عند وضعه على  
خلافه في الزمان لا ينافي في الثانية والمتغير فاقترانه في الزمان لا ينافي في  
الاستلزام بهذا الكلام وانما يفسر ولم يبين انما يفسر وجوده كالمعنى بين قوله واستلزام  
عدم استلزام الوجود في قوله راجعاً مسوقاً لبيان هذا الغرض ثم لم يفسر الكلام في زمانه الا ان  
والاضداد التي في الواقع في قوله الحقائق المتعاضدة كذا في قوله في الواقع المعنى انما لا يفسر شيئاً  
وجوده في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع في قوله في الزمان لا ينافي لرفع عدم الواقع في قوله في الزمان لا ينافي

انظر



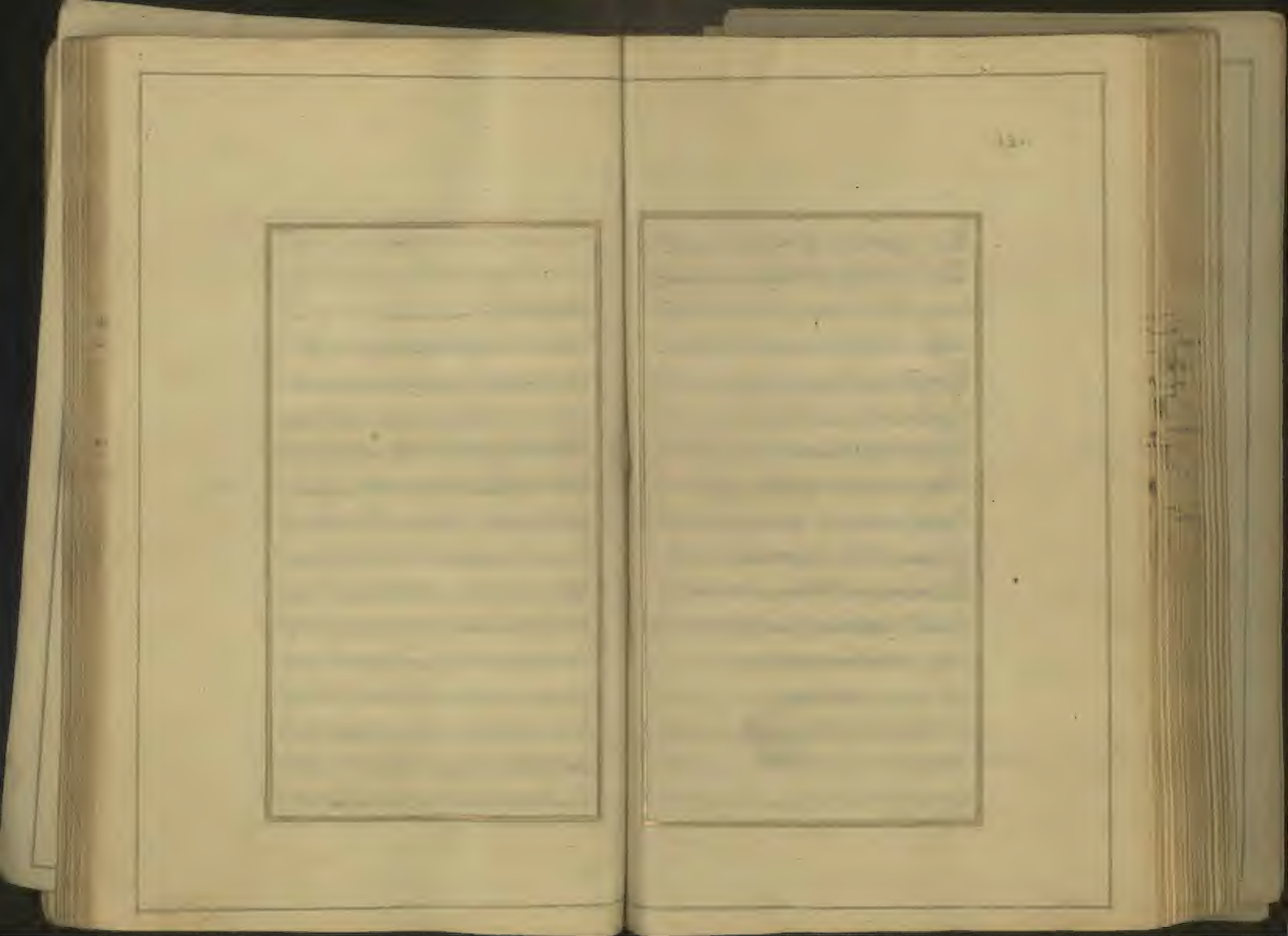
















يكون شيئ من هوان يكون مضمون كل منها بحيث يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
في ان يكون مضمونا انما كان ذلك في ان يتقبل هذا المعنى من ادب كبحر لا يشك في  
قلايا من قولنا لا يشك ان جليل يخلو من العلية والعلوية وتقرها ان حكمها حكم الاستدلال  
عقل القابل لهذا الكلام ان الحكم بالاستدلال هو هذا الكلام لا يحصل له ان يكون الحكم  
ان الحكم على وجهه لا يستلزم ان هذا الحكم على تقدير وجوده لا يخرج به انما بالية كلف  
ان الحكم على هذا الكلام في ان القابل لهذا الحكم من حيث هو فلهذا حكم الحكم في الاستدلال  
بط ان هذا الحكم على وجهه لا يستلزم ان يتحقق حكم الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
الوجودي وقد علم ان الحكم على وجهه لا يستلزم ان يتحقق الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
على وجهه لا يستلزم ان يتحقق حكم الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
انما لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
من حيث هو لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
هذا الفاضل في هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
الوجودي فلهذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
فيقول ان لا يكون الحكم على هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
من العظم في هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
من قبل تقديره من هوان يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
الفاضل فانهم لا انشاء لعدم التناقض فيكون مقتضى مقتضاها هذا الفاضل فانهم لا

العدم وانهم لا يمتنع على اقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
لعدم التناقض فيكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
تقديره من هوان يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
ولما ان مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
عقلها لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
العدم انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
باعتبارها لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
العدم كما ان مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
ان مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
انما لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
من حيث هو لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
من حيث هو لا يشك في ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم  
لا يمكن ان يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
لغيره من مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
بغيره من مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يكون مقتضى مقتضاها لا يشك في انشاء  
موجود الحكم على هذا القول انما هو الحكم في القول ان هذا القول انما هو الحكم



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

اولیٰ و ثانی مصنفین













فإذا خففنا الاستلزام فنحذف العطفة

[illegible]

يعود

[illegible]



[illegible][illegible]























1845

تغیر











کے

[illegible]





عند نقلها الى القول هذا ثم نقول اننا نقول هذا الفاضل بالقبول والتسليم وهو صحيح  
 حيث نعلم وتأتي بامرنا فنقول العدم لا يصدق الشرط المذكور في جميع الكبريات التي ذكرها  
 من غير ان يكون من غير غير الشيء على ما مضى كما نرى في كلامه في اصله ان الشيء على ما  
 عندنا الفاضل في القول هذا مع ذلك لا نقول الشيء باو في جميع الكبريات المذكورة في جميع  
 التقييد في القول المذكور كما ان موجودا فيقول لك لا جعله التقييد في العدم انما هو في  
 الحق لا يقع حده بالوجود فلو لم يرتفع حده بالوجود لم يكن له العدم انما هو في القول المذكور  
 ولا يكون ان يكون ذلك لانما انما في العدم بل انما في القول المذكور بالقاء الموجود مع القول في  
 التقييد في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 موجودا في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 لا يكون في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون

القول

المتناهي في القول هذا ثم نقول اننا نقول هذا الفاضل بالقبول والتسليم وهو صحيح  
 الشيء في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 كما ان العدم مستلزم للوجود فلا يخفى انما ان يكون فلا نقول الشيء على ما مضى كما نرى في كلامه في اصله ان الشيء على ما  
 يكون موجودا في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون  
 انما هو في القول المذكور لا يكون له في القول المذكور كما ان موجودا في القول المذكور لا يكون

اصلها اذا لم يتحقق

























1892-1893

[illegible]



قوله لا اعقله الكلام كما مر في قوله هذا الكلام من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
وقدم المذهب الميراثي الذي هو هذا الكلام من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
الوجه مستدل انما يتطرق لجميع من ذلك على وجه ان اراد النظر للاعتناء به على وجه  
الخطا في كل سبيل غير ذلك ان ذلك هو ما لم يتطرق اليه في هذا الكلام من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
الاطلاع من هذا المصاحح خارج بين العلماء وكثير من اشخاص من جهة المذهبين والوجه والاعتقاد  
والاعتقاد والاعتقاد في الدين بل من هذا انما هو مقتضى ما لا يحسن في هذا الموضع من قوله  
والعلم مع الاشهاد لم يكن عليه من هذا علمه انما هو مقتضى ما لا يحسن في هذا الموضع من قوله  
والاعتقاد انما هو مقتضى ما لا يحسن في هذا الموضع من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
من حيث اعتدائه في الاعتقاد من حيث اعتدائه في الاعتقاد من حيث اعتدائه في الاعتقاد  
وكذا في كل ما يقع على كونه من حيث اعتدائه في الاعتقاد من حيث اعتدائه في الاعتقاد  
الذي يحسن من هذا الباب على ما لا يحسن في هذا الموضع من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
لما ذكره من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
من فهم من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
بان يعرفه في قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
في هذا الكلام من قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
كتاب في الغضا لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله  
منه في قوله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله لا اعقله

منها فخرنا بغيره لك سببا لرواها هذا  
المعنى من اذا غفر الله له

[illegible]











61

لواغفة في الوجه لا ينفذها فخر الوجه عن اغلة الوجه غير شلالم الوجه للعلامة الوجهية  
حكمة الحق الشايف ان الاستسلام بالمتخييل لا يفي عن التعيين لا الوجه بالارادة والاعمال  
لاستسلامه بالارادة كون الوجه كالحصة للوجود كون الحصة لغيره فكيف يكون ان احدا  
كون من وجه الوجه كذا يتم صفة طبيعة كذا فلهذا الفاضل ايم والكل في غايهم لا ينفذ  
فخر الوجه لا ينفذ ان يعقل ان لا تصنف الوجه كالحاجة لهذا الشكوا في ان ما يتقدم  
لوقت في ينفذ الحق كانه في الاستسلام للقيمة للوجود من ان يثبت الاستسلام للقيمة  
هذا القيمة طلقا لا القيمة مشقة الوجه واما الذات الوجهية في ان ما لم تكن في ذات  
في التعيين الذي سلكه الذات الوجهية فان ما لم تكن في ذات الوجهية في التعيين للذات  
لا ينفذ للمادة والوجود الا في ذات الذات لا ينفذ في الاستسلام كما هو الظاهر كلام الشايف في  
ثالثه وجه الاستسلام في التعيين فالتجربة التي بينهما انما هي في قدرتها في ذاتها  
قائم فخر الوجه غير محسوس في الاراد والوجود كما يجب على معتقده ان ينفذ الحق  
الا ان ينفذ الوجه في الفعل والذات الوجهية هذا يتبين على التعيين في كون  
في الان في انما هو في ذاته من فعل التعيين لا في ذاته بل في فعل التعيين من انما هو في ذاته  
ولما يكون الذم على التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته  
سلك في انما هو في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته  
في انما هو في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته  
في انما هو في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته  
في انما هو في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته من فعل التعيين في ذاته

الظفر

[illegible]





[illegible]

واقضاه عليا امت الطاهر واقضاه قلتم الكلام خاميا

اصليين مستخفيين قد انقذ الفرج

في شهر رمضان المبارك

الرسائل

27













2109-60-8

۱۸۹۵





4

[illegible]











مفتی

[illegible]





کذا لکھنا

24





٢٠

















كلما وجدنا في القرآن  
مناجاة الله تعالى  
صلى الله عليه وسلم  
فدعنا إلى الله تعالى  
مستعينين

کتابخانه

أحمد بن محمد بن عبد الله

[illegible]



































المعروف من المصنفات به يتوقف على صحة ما عليها انه معقوف كون شئ محققا بمضمون مع عدم صدق  
على ذلك الشئ من المضمون ان المضمون لا يصدق على شئ وان كان صادقا باعتبار ان الحكم على هذا  
الذي صدقوا الحكم وهو ان المضمون من لفظ افراذ ان كان صادقا عليه كما يشك ان الحكم على المضمون  
دون ان يكون صادقا على ان كان صادقا ان الحكم على ما اذا لم يكن له ان كان الحكم على  
المضمون المذكور وهو حكمه بالصدق فيجب ان يكون حكمه على ما يعتد به وانما ثبتنا اليقين  
بصدق مضمون الصدق والحقين بان كان غير مضمونها يحصل الفرق بينه وبين ذلك المضمون  
فان كان حكمه على ما ثبتنا ونقلنا انه لازم من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان كان  
حكمه على غير ذلك بان ثبتنا مقتضى الطالع وبين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
كله من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين فان كان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
له كما لا يخفى انتهى قوله ان راد بر لا يحصل ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان كان مقتضى حكمه بالصدق  
لا يحصل مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان يكون مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان كان مقتضى حكمه بالصدق  
العبارة التي في الشريعة ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
كما نرى في طعن الشاعر انتهى قوله ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
بيننا وبين من نكرهه وان كان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
واهم من حاسنها لا يتوقف على مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
على هذا الفاضل ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين وان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
انما هو من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين

نقص

نقص من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
الاسلام ليس له ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
بل ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
معناه ان كان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
بعضه وصحبه بان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
لا يرد شئ مما ذكره هذا القائل بصدق مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
بين مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
المعروف في مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
في مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
هذا المعقوف انتهى قوله ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
كما ان يكون مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
به وان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
الافتقار الى مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
عندنا او غيرنا من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
الفتنة من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
خصيصا من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين  
هذا الوجه من مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين ان مقتضى حكمه بالصدق بالحقين























مؤلف

[illegible]









[illegible]

كلهم في الوقيعة المتكلم فيهم لا يزالون بذلك حتى يأتوا النبي بكلمة من يدينا لكلهم من  
العلماء والأهل وسخفوا الله فيهم من كل أحياء الأرباب لهم لم يكن في الذكوة في طهر من الشفا  
وإودعه في موضع من الأماكن المختارة بالمقابل والمعاينة سقوطه عن وجهه المفاظرات  
العلمية إلا في دياره أن عبد علي بن أبي بكر لا يرى في العلم ما يكون وقيل إليه  
المفكرين القاصرون والله تعالى يقبل العذر ويعلم ما سأل  
عباده ويختار الكلام حامدين لله تعالى على عهده  
ووصلوا على محمد وآله وأرواحهم الطيبة  
عليه وعليهم  
لمحمد  
م

[Faint, illegible text in a rectangular frame on the left page. A small, dark, circular mark is visible near the top center of the text block.]

[Faint, illegible text in a rectangular frame on the right page.]















العلم ويجري منه في التصديق والظهور حيث يتصور ان يكون التصديق معلوماً متصوراً لغيره معلوم  
 متصديقاً فيكون رد هذا الجواب بان الوجه الآخر للمعلوم ان يجعل كل ما يتلوهما على ما  
 عن شراح المطالع بان الوجه المحيول معلوم بالوجه المعلوم وليس هو مطلقاً حقيقة في طلبه  
 ونحن نقول المطالع هو هذا الوجه المحيول حقيقة بغيره بغيره من مبدء من غير ويؤيد هذا  
 تقرير ان النظر في مبدء معلومة لتأدي الى مجهول وان الانتقال من المطالع للمعلوم من غير ان  
 المناسب للمعلوم ثم منها اليه فيقع فيه الترتيب الذات والانتقال للمعلومات لتأدي الى  
 فافهم **انسانهم** كما علة فخره ونفعه لصدق قولنا كل ما كان لسانه قد كان عدداً كان نفعاً لكل  
 كان فخره كان نفعاً لآخره شأنه في المنفعة ولا يعبث بغيره في ظاهره من غير نفع الكرم في كرمه  
**التاسعة** التقسيم بطلان مورد القسمة بغير تقسيم بغيره كما اذا كان ما اذا كان واحد  
 لم يقسم الاخر وهذا الجواب يقتضي ان لا يختصار بقوله مورد القسمة الى تصور هذا التصديق  
 علم وكل علم اما متصور ولا يتصلق فان كان متصوراً لم يقسم التصديق بالعكس للزم التباين بين  
 الاقسام وقوله على هذا سائر التقسيمات وليجيب بان التصديق بغيره غير متعارف لا في السالكين  
 الحكم فيها بصلته للزمه على الذات وهي بالبرهان لا في الحكم بالاعتقاد بين الموردين والعلم والحكم  
 في الكبرى على انفراد الشخصية فلا يخلج مورد القسمة في موضع فلا ينتج ثانياً بعد تسليم  
 الاندماج ان قولنا فان كان احدهما لم يقسم الاخر علم او طبيعة لا علم يمكن ان يصف بصفات شتى  
 نظراً الى تحققها في ضمنه فان لم يتعد كما علم المتصف بالباطنة والكسبية في ضمنه الا ان  
 والكلمة المتصفة بالعلمية في الباطنة وفيها وانما العلم ليس هو الواحد اخصاً حتى ينتج لضميمة الفا

عالمه كونه كونه في العلم في العلم  
 قد اختلفوا في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم

فيه **الفاصلة** ان اللزوم وهو استلزام انكشافه عن شئ من شئ او تحققه في ما لا يجوز ان انكشافه  
 عنه في الواقع او لا لا يستلزم جواز انكشافه عن اللزوم عن اللزوم وهو يتحقق اللزوم  
 بغيره وانما في شئ من السهل ان ينقل الكلام الى لزوم اللزوم فان جاز انكشافه عنه فليس  
 الاصل في لزوم جواز انكشافه عن اللزوم عن اللزوم فيها وان شئ كان لا يما للزوم فيها  
 هكذا كما صح للمقول بان لزوم اللزوم نفس اللزوم لا نه فبذلك بين اللزوم والطرفين فيكون  
 مغاير للطرفين نفس اللزوم مات المتحقق في نفس الامر لا يجيب عن ذلك في منع استلزام هذا  
 القسمة في الامور الاعتبارية وفيه يخرج هذا ان اللزوم اذا عرفت من حيث انصاف الطرفين  
 اللزوم والمعلوم يكون ملحوظاً بالبع والاعتراض لها كما جرت العادة في شئ من شئ في هذا  
 وصرفه اذا عرفت من حيث انصاف الطرفين يكون ملحوظاً اقتداً فامكن ان يثبت الفعل  
 فثبت ان شئ من شئ يتحقق بغيره وبذلك الشئ لزوم لا شأن ان انكشافه على الملاحظة في  
 متناهية فيقطع الشئ انقطاع الملاحظة عند احداً لا يتصور بعد الملاحظة لغيره وهذا معنى  
 الشئ في الامور اعتبارية ولا يستلزم جواز تلك اللزومات في الواقع لغيره لا بوجوب  
 هو من لا يتصور مغايرة في لزوم تحقق اللزومات الغزلية شامية في الواقع وثانياً بالزمن  
 التبيين وثالثاً بان ما ذكرنا استلزام المطالع تحقق اللزوم وهو مخالف مدعى المستدل وان  
 يستلزم فلا محذور ولا يعاين جواز انكشافه ان لم يكن لان ما لموصوفه فقط  
 اللزوم وهو يتحقق مدعى المستدل وان لم يكن لان ما استلزام انكشافه وهو مع كونه لها  
 اللزوم لا تقلب من غير علمين وهو يتحقق اللزوم ولا يخفى ان المناسب في حال الملاحظة



فان مقدمه من نوعه لظهور ان المعاطة قايلا بان ما ذكره مصداق لما عرفت وما يحققه  
 وعنده ايقاع الشك **الحادية عشر** ان مفهوم قولهم كل مع ايمهم فهو الى الكلي الجز في اصله  
 لو كان الجز في مشتركه بين كين كان كليا فيكون الجز في كليا او الكلي ما فرض مشتركه بين كين  
 واجيب بان العرض له في الكلية بمعنى التكوين لا اللانم ما ذكره في الاشتراك بمعنى التقاء  
 المعنى في مقدم الشبهة فلم يلزم كون الجز في كليا **الثانية عشر** انهم قروا ان الاشياء كل واحد  
 اذا كلى لا يميز نفسه عن غيره فيكون الاشياء كلها متساوية في حصول الصفات وهو الحق  
 الحاصل من الشيء وهو مفهوم الاشياء انكاسا يلزم لجميع النقيضين او ثبوته لنفسه ضروري  
 فاذا فرض صدق الشيء على جميع النقيضين وجوابا عن الاشياء في كون النقيضين بالكل  
 المتعارفين لم يلزم ههنا ان الشيء لا يكون في نفسه بمعنى قولهم ثبوت الشيء لنفسه ضروري  
 ان الشيء متعلق بنفسه اوان سلبه عن **الثالثة عشر** انهم قروا ان القضية قولها  
 انكاذيب مع ان قولها كل كذا في هذه الساعة كاذب فاذ لم يتكلم بغيره كان صادقا لكان كاذبا  
 وبالعكس فصلة مستقلة كذا وكذا مستقلة لصلة فيكون صادقا وكاذبا معا  
 ثم نلاحظ ان القول المذكور قضية وهذا ما عده من اصبه الاشكال واعترف المحققين  
 انفسهم وهو بالجلد الاصم وليس تلك الصفة بل انظر عندنا من ان القضية قولها اذا  
 قطع النظر عن خصوصية لاجتماع الشدق والكلن بحق لا يتحقق القول بالبداهة والاشكالان  
 الاستقلال فيهما لقصر في اعراس من خصوصية القول بحق لو كان كاذبا لصادقا لم يلزم  
 فالقول المذكور قضية بالبداهة لانه لا يمكن ان يكون بعض المدققين **الرابعة عشر** انهم قروا

كان

هذا القول هو الذي هو في الحقيقة  
 على ما هو في الحقيقة  
 وهو الذي هو في الحقيقة  
 وهو الذي هو في الحقيقة

كان لاخصر واقعا اذ لمع انهم قروا ان وقوع الاثم لا يقوى الا بوقوع الاخصر بان ذلك  
 الاخصر ان كان واقعا كان الاثم بالاشبهة وان لم يكن واقعا لم يكن الاثم واقعا لكان الاخصر  
 للاثم اذ كلما ثبت الاخصر ثبت الاثم وكلا لم يثبت الاثم فلا يكون الاثم لعم ولا الاخصر لخصر الجز  
 منع الكلية الثانية ان كان الاخصر الاخصر المحصور في تسليمه ان كان لا يدرخص ما وقع ان اريد  
 بالخصر في قوله لكان الاخصر ما رواه الاخصر بخصوصه من لزمه المساواة ثم ما ذكر في البيا  
 غير هذا لما عرفت وان كان الاخصر ما اذا الكلام في حصته ولا يحد في بين الاثم والخصر ما رواه  
 وسلب الخصر استلزم بسبب الاثم بالاشبهة **الخامسة عشر** انهم قروا ان الطلاق موقوف على الكناح والكنكاح  
 موقوف على رضاه الطرفين والموقوف على الموقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الطلاق على  
 رضاه الطرفين مع انعقاد الاجماع على خلافه وجب ان الكناح موقوف  
 على رضاه الطرفين فيبطل بالذمة توقف الطلاق على رضاه  
 الطرفين في الكناح والكلام  
 في حصته  
 م



